العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 269 - يونيو ويوليو (حزيران وتموز) 2025

Issue No. 269 June & July 2025

الثورة الصناعية الرابعة

تولّد ثورة زراعية رابعة في العالم العربي

- المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة 2025 ينعقد في الجزائر
- إزمير تحتضن الاجتماع السادس المشترك للغرف العربية والغرف التركية والمنتدى الاقتصادي العربي التركي
- الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل المسارات المهنية والمهارات وأماكن العمل
- سمير ماجول: القطاع الخاص العربي يؤمّن 80 في المئة من الوظائف الجديدة في ميادين الصناعة والخدمات واللوجستيات والرقمنة

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودیز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

أحمد الزعابي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

معاوية البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

علاء عمر العلي
المكلف بتسيير أمور
ومهام وأعمال اتحاد
غرف التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

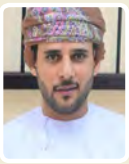

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

غرفة
تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

الشيخ العافية ولد
محمد خونا
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

التعلّم المستمر مفتاح الحد من البطالة؟!

أصبح التعلم مدى الحياة في عالم تسوده التحولات التكنولوجية السريعة وتتغير فيه متطلبات سوق العمل باستمرار، ركيزة أساسية للأفراد والدول الطامحة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل البطالة. فالتعليم لم يعد محصورًا في سنوات الدراسة التقليدية، بل أصبح عملية مستمرة تمكّن الأفراد من اكتساب مهارات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل الديناميكية، وتدعم الدول في بناء اقتصادات مبتكرة ومرنة. ففي الدول المتقدمة مثل سنغافورة، اليابان، سويسرا، وفنلندا، يُعد التعلم مدى الحياة أداة حيوية لتعزيز الإنتاجية ومكافحة البطالة، خاصة بين الشباب والعاملين في القطاعات المتأثرة بالأتمتة.

وتشير دراسة أجراها البنك الدولي عام 2018 إلى أن كل عام إضافي من التعلم يزيد متوسط الأجور بنسبة 9 في المئة عالميًا، مما يعكس العلاقة المباشرة بين اكتساب المهارات وتحسين فرص العمل. في الدول المتقدمة، يتجلى هذا التأثير بوضوح في تقليل معدلات البطالة من خلال برامج التعلم المستمر. سنغافورة، التي تُصنف ضمن أفضل الدول في التعليم وفقًا لاختبارات برنامج التقويم الدولي للطلبة (PISA) ، أطلقت مبادرة SkillsFuture عام 2015 لدعم التعلم مدى الحياة. توفر هذه المبادرة رصيدًا ماليًا بقيمة 500 دولار سنغافوري سنويًا لكل مواطن للتسجيل في دورات تدريبية.

وفي اليابان، يُعتبر التعلم مدى الحياة جزءًا من استراتيجية مكافحة البطالة والحفاظ على الريادة الاقتصادية. تقدم الشركات اليابانية، مثل تويوتا وميتسوبيشي، برامج تدريبية مستمرة تركز على المهارات الرقمية والابتكار. دراسة أجرتها OECD في عام 2022 أظهرت أن 72 في المئة من العاملين في اليابان يشاركون سنويًا في أنشطة تعليمية، مقارنة بمتوسط 50% في دول الاتحاد الأوروبي. هذا الاستثمار في التعلم ساهم في الحفاظ على معدل بطالة منخفض 2.5% في 2024، (وفقًا لبيانات البنك الدولي)، خاصة في القطاعات المتأثرة بالأتمتة. على سبيل المثال، برامج إعادة تأهيل العاملين في مجالات الذكاء الاصطناعي ساعدت في إعادة توظيف العمال في أدوار جديدة، مما قلل من تأثير فقدان الوظائف التقليدية.

وتقدّم سويسرا تقدم نموذجًا رائدًا للحد من البطالة من خلال التعلم مدى الحياة عبر نظامها التعليمي الثنائي، الذي يجمع بين التعليم الأكاديمي والتدريب المهني. وفقًا لتقرير المعهد الفيدرالي السويسري للتعليم والتدريب المهني(SFIVET) لعام 2023، يختار 68% من الشباب السويسري التدريب المهني، مما يضمن اكتسابهم لمهارات تتوافق مع احتياجات السوق. أما فنلندا، التي تُعد نموذجًا عالميًا في جودة التعليم، تجعل التعلم مدى الحياة أداة لمكافحة البطالة. تستثمر فنلندا 6.9% من ناتجها المحلي الإجمالي في التعليم، وفقًا لتقرير اليونسكو لعام 2020، وتوفر دورات مجانية للبالغين في مجالات مثل البرمجة والاستدامة. وأظهرت دراسة أجرتها جامعة هلسنكي عام 2023 أن 27% من البالغين الفنلنديين يشاركون في برامج تعليمية مستمرة، مما ساهم في خفض معدل البطالة بين الشباب إلى 5.5% في 2024، مقارنة بمتوسط 12% في دول الاتحاد الأوروبي.

ووفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية (ILO) لعام 2022، فإن الأفراد الذين يشاركون في برامج تعليمية مستمرة هم أكثر عرضة بنسبة 22% للحصول على وظائف ذات رواتب أعلى. كما أن الدول التي تستثمر في التعلم المستمر تشهد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7–1.2% سنويًا، وفقًا لتحليل OECD هذه الأرقام تؤكد أن التعلم مدى الحياة هو استثمار استراتيجي يعزز رأس المال البشري ويدعم الاستقرار الاقتصادي.

في الختام، تُظهر تجارب سنغافورة، اليابان، سويسرا، وفنلندا أن التعلم مدى الحياة هو مفتاح تقليل البطالة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. من خلال برامج مثل SkillsFuture، التدريب المهني السويسري، والتعلم الرقمي الفنلندي، تمكنت هذه الدول من تحويل التحديات التكنولوجية إلى فرص للابتكار.

التعلم المستمر ليس مجرد استجابة لمتطلبات العصر، بل هو السبيل لضمان ازدهار الأفراد والاقتصادات في القرن الحادي والعشرين، حيث يظل السلاح الأقوى لمواجهة البطالة وبناء مستقبل مزدهر.

سمير مجول

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

الثورة الصناعية الرابعة تولّد ثورة زراعية رابعة في العالم العربي

سمير ماجول: القطاع الخاص العربي يؤمّن 80 في المئة من الوظائف الجديدة في ميادين الصناعة والخدمات واللوجستيات والرقمنة

إزمير تحتضن الاجتماع السادس المشترك للغرف العربية والغرف التركية والمنتدى الاقتصادي العربي التركي

المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة 2025 ينعقد في الجزائر

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

الثورة الصناعية الرابعة تولّد ثورة زراعية رابعة في العالم العربي 9

نشاط الاتحاد

- سمير ماجول: القطاع الخاص العربي يؤمّن 80 في المئة من الوظائف الجديدة في ميادين الصناعة والخدمات واللوجستيات والرقمنة 15
- إزمير تحتضن الاجتماع السادس المشترك للغرف العربية والغرف التركية والمنتدى الاقتصادي العربي التركي 25

منتديات

المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة 2025 ينعقد في الجزائر 28

مقال

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل المسارات المهنية والمهارات وأماكن العمل 35

أخبار 40

العدد 269 - يونيو ويوليو (حزيران وتموز) 2025
Issue No. 269 June - July 2025

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل المسارات المهنية والمهارات وأماكن العمل

35

China-Arab Supply Chain Cooperation Among Global Business Associations

61

REGIONAL ECONOMY

THE TURKISH-ARAB ECONOMIC RELATIONSHIP IN AN ERA OF TRANSFORMATION NAVIGATING THE GLOBAL LANDSCAPE 50

STARTUPS

UNTAPPED POTENTIAL: EMPOWERING ARAB SMES TO DRIVE ECONOMIC GROWTH 57

SUPPLY CHAIN

CHINA-ARAB SUPPLY CHAIN COOPERATION AMONG GLOBAL BUSINESS ASSOCIATIONS 61

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

الثورة الصناعية الرابعة

تولّد ثورة زراعية رابعة في العالم العربي

عبر السهول المشمسة والوديان الخصبة في العالم العربي، هناك ثورة هادئة تتجهز. إنها ثورة أجهزة الاستشعار والخوارزميات، مدفوعة بالقوة التي لا يمكن وقفها للثورة الصناعية الرابعة. ولا تهدف هذه الثورة إلى تغذية الأجساد فحسب، بل إلى تحويل المشهد الزراعي ذاته، مما يؤدي إلى «ثورة زراعية رابعة» ذات إمكانات غير مسبوقة.

تخيل الحقول الشاسعة حيث يهمس الذكاء الاصطناعي بأسرار الري للمحاصيل العطشى، وحيث ترقص الطائرات بدون طيار مع النسيم، وترسم خريطة للنبض غير المرئي للتربة، وحيث ينضج الحصاد بوفرة، مسترشدًا باليد غير المرئية لإنترنت الأشياء لم يكن من الممكن تصوره قبل جيل واحد فقط. هذا هو المستقبل الذي تتصوره هذه الثورة: الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة وتحويلها إلى ثورة زراعية رابعة باستخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

يسعى هذا المقال إلى كشف طبقات التعقيد داخل المجال الزراعي في المنطقة العربية، وتصور مستقبل تتناغم فيه التطورات التكنولوجية مع التقاليد لزراعة مشهد زراعي مستدام ومرن.

يقع القطاع الزراعي في المنطقة العربية وسط نسيج متنوع من المناظر الطبيعية، ويقف عند منعطف حرج، حيث يتنقل بين التوازن الدقيق بين الممارسات العريقة والمتطلبات الملحة للعالم الحديث. تكشف الإحصائيات عن ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، ومحدودية الموارد المائية، والحاجة المتزايدة باستمرار للحفاظ على عدد السكان المتزايد. ومع انتشار الجفاف باعتباره تحديًا سائدًا، تتصارع المنطقة مع كيفية الابتكار وتأمين مستقبلها الغذائي. وفي هذا السياق، تبرز إمكانات الثورة الصناعية الرابعة، ولا سيما من

خلال تكامل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، كبديل محتمل لقواعد اللعبة.

- **مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي: تساهم الزراعة بمتوسط 10.5٪ في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية**، يسجل السودان (30.2٪) ومصر (12.0٪) أعلى المساهمات.

- **العمالة الزراعية: توظف الزراعة حوالي 26٪ من إجمالي القوى العاملة في المنطقة العربية**، السودان (55.3٪) وموريتانيا (47.6٪) لديها أعلى معدلات العمالة.

- **الإنتاج الزراعي: تنتج المنطقة العربية حوالي 11٪ من الحبوب في العالم**، و14٪ من الخضار في العالم، و18٪ من الفاكهة والمكسرات في العالم.

- **التجارة الزراعية: تستورد المنطقة العربية حوالي 40٪ من غذائها**، وتعتبر مصر (61.8٪) والمملكة العربية السعودية (59.3٪) أكبر المستوردين،

- **ندرة المياه: تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم شحًا للمياه**، حيث يقل نصيب الفرد من المياه عن 1000 متر مكعب سنويًا.

- **نقص التغذية: تعد المنطقة العربية موطنا لـ 20٪ من أطفال العالم** الذين يعانون من نقص التغذية.

إن فهم المشهد الزراعي العربي من خلال عدسة الإحصاء يزودنا بالأدوات التحليلية للتغلب على تعقيداته. من خلال تبني صنع القرار القائم على البيانات، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وإعطاء الأولوية للعنصر البشري، يمكننا بناء مستقبل تزرع فيه بذور الرخاء ليس فقط في التربة الخصبة، ولكن في عقول وقلوب سكان المنطقة.

أهم التحديات الزراعية في المنطقة العربية

يقدم النسيج الزراعي في العالم العربي، المكون من أنظمة إيكولوجية متنوعة وآلاف السنين من التقاليد، دراسة حالة مقنعة للتحليل الاقتصادي. في حين أن الأراضي الخصبة والممارسين المهرة يوفرون إمكانات لا يمكن إنكارها، تواجه المنطقة تحديات صارخة أبرزها شبح ندرة المياه المرسوم عبر المناظر الطبيعية المعرضة للجفاف، والظل الذي يلوح في الأفق لتغير المناخ والذي يهدد استقرار الغلة.

- **ندرة المياه:** تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق شحًا للمياه في العالم، حيث تتعرض موارد المياه لضغوط متزايدة من النمو السكاني والتحضر وتغير المناخ.

- **تدهور الأراضي:** يمثل تدهور الأراضي مشكلة خطيرة في المنطقة العربية، حيث **يؤثر على أكثر من 6 ملايين هكتار من الأراضي وتخسر المنطقة العربية حوالي 35 مليار طن من التربة كل عام** بسبب التآكل والتدهور. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك الرعي المفرط وإزالة الغابات والممارسات الزراعية غير السليمة.

- **تغير المناخ:** يؤثر تغير المناخ على الزراعة في المنطقة العربية، مما يؤدي إلى ظواهر مناخية أكثر قسوة، مثل الجفاف والفيضانات التي تضر بالمحاصيل وتقلل الغلة.

- **النمو السكاني:** يؤدي النمو السكاني السريع في بعض البلدان العربية إلى زيادة الطلب على الغذاء، مما يشكل ضغطًا إضافيًا على النظم الزراعية. ويمثل ضمان الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان تحديا معقدا. **يعاني أكثر من 50٪ من السكان في المنطقة العربية من انعدام الأمن الغذائي.**

- **الافتقار إلى التنوع الزراعي:** الاعتماد على عدد قليل من المحاصيل الرئيسية يجعل القطاع الزراعي عرضة للآفات والأمراض وتقلبات السوق. ومن شأن تنويع المحاصيل أن يعزز المرونة والاستدامة.

من الثورة الصناعية الرابعة إلى الثورة الزراعية الرابعة

تنطوي الثورة الصناعية الرابعة على إمكانات هائلة لتحويل الزراعة العربية، والتصدي للتحديات الرئيسية وإطلاق فرص جديدة للتنمية المستدامة من خلال:

الزراعة الدقيقة:

- **التكامل التكنولوجي:** يسمح دمج أجهزة الاستشعار والطائرات بدون طيار والتصوير عبر الأقمار الصناعية في الزراعة الدقيقة للمزارعين بمراقبة وإدارة حقولهم بدقة غير مسبوقة.

- **الاستخدام الأمثل للموارد:** تتيح الزراعة الدقيقة الاستخدام الفعال للمياه والأسمدة ومبيدات الآفات، ومعالجة شواغل ندرة المياه وتعزيز الممارسات المستدامة.

ممارسات الزراعة الذكية:

- **إنترنت الأشياء (IoT):** يمكن نشر أجهزة إنترنت الأشياء وأجهزة الاستشعار الذكية في المعدات الزراعية، مما يتيح جمع البيانات وتحليلها في الوقت الفعلي لاتخاذ قرارات مستنيرة.

- **الأتمتة:** تعمل الآلات الآلية، مثل الحصادات الآلية والجرارات المستقلة، على تعزيز الكفاءة وتقليل الاعتماد على العمالة.

اتخاذ القرار القائم على البيانات:

- **تحليلات البيانات الضخمة:** يسمح تسخير تحليلات البيانات الضخمة للمزارعين بتحليل البيانات التاريخية وفي الوقت الفعلي لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الزراعة والحصاد وتخصيص الموارد.

- **النمذجة التنبؤية:** يمكن أن تساعد النمذجة التنبؤية باستخدام الذكاء الاصطناعي في توقع أنماط المناخ وتفشي الآفات وأمراض المحاصيل.

الزراعة القادرة على التكيف مع المناخ:

- **التقنيات التكيفية:** يمكن أن تساعد النمذجة المناخية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية المزارعين في التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

- **المحاصيل المقاومة للجفاف:** يمكن استخدام التكنولوجيا الحيوية لتطوير أصناف محاصيل مقاومة للجفاف تتناسب مع

الظروف القاحلة في المنطقة العربية.

الزراعة العمودية والبيئات الخاضعة للرقابة:

- **الزراعة الداخلية:** يقلل استخدام الزراعة العمودية والزراعة البيئية الخاضعة للرقابة من الاعتماد على الأراضي التقليدية الصالحة للزراعة ويقلل من تأثير تقلب المناخ.

- **الإنتاج على مدار السنة:** تتيح البيئات الخاضعة للرقابة الإنتاج على مدار السنة، وتعزيز الأمن الغذائي والحد من ضعف المحاصيل أمام العوامل الخارجية.

تحسين سلسلة التوريد:

- **تقنية سلسلة الكتل:** يضمن تنفيذ سلسلة الكتلة في سلسلة التوريد الشفافية وإمكانية التتبع وأصالة المنتجات الزراعية.

- **اللوجستيات الفعالة:** يحسن التتبع والرصد المدعوم بإنترنت الأشياء كفاءة اللوجستيات، ويقلل من خسائر ما بعد الحصاد ويضمن التسليم في الوقت المناسب إلى الأسواق.

تمكين صغار المزارعين تكنولوجيا:

- **المنصات الرقمية:** يمكن للوصول إلى المنصات الرقمية وتقنيات الهاتف المحمول تزويد صغار المزارعين بمعلومات السوق وتوقعات الطقس والخدمات المالية.

- **بناء القدرات:** يمكن لبرامج التدريب أن تمكن المزارعين من اعتماد الحلول التكنولوجية والاستفادة منها بفعالية.

المبادرات والسياسات الحكومية:

- **الحوافز:** يمكن للحكومات أن تقدم حوافز لاعتماد تكنولوجيات 4IR، مثل الإعفاءات الضريبية والإعانات.

- **الدعم التنظيمي:** إن وضع أطر تنظيمية ومعايير واضحة للتكنولوجيات الناشئة يعزز بيئة مواتية للابتكار.

البحث والابتكار:

- **الاستثمار في البحوث:** تشجع زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الزراعيين على استحداث واعتماد أحدث التكنولوجيات.

- **نقل التكنولوجيا:** يكفل تيسير نقل التكنولوجيا من مؤسسات البحوث إلى المزارعين اعتمادها على نطاق واسع.

يتطلب احتضان الثورة الصناعية الرابعة في الزراعة العربية جهودًا متضافرة من الحكومات والمزارعين والقطاعات الخاصة والمؤسسات البحثية. إن تكامل التكنولوجيات المتقدمة يبشر بتعزيز الإنتاجية والاستدامة والمرونة في مواجهة التحديات المتطورة.

أمثلة ناجحة من المنطقة العربية

وفي إطار المشهد الزراعي المعقد في المنطقة العربية، يجري الآن تحول نموذجي ملحوظ، يتسم بالتبني الاستراتيجي لممارسات مبتكرة. وقد ظهرت نماذج جديرة بالملاحظة كمنارات للمنهجيات الزراعية التقدمية، التي تجسد مزيجًا من التقاليد والأساليب المعاصرة. وتلخص هذه الأمثلة الاستجابة الجماعية للمنطقة لضرورات الزراعة المستدامة، وتحسين الموارد، والقدرة على الصمود في مواجهة التحديات البيئية.

✓ **في مصر**، طورت شركة Agroshow نظام ري ذكي يستخدم أجهزة استشعار لمراقبة رطوبة التربة وضبط جداول الري تلقائيًا. وقد ثبت أن هذا النظام يقلل من استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 30٪.

✓ **في الأردن**، قامت شركة المركز العربي للتنمية الزراعية (ACAD) بتطوير تطبيق للجوال يوفر للمزارعين معلومات في الوقت الفعلي عن الطقس وأسعار السوق وأفضل الممارسات الزراعية. ثبت أن هذا التطبيق يزيد من دخل المزارعين بنسبة تصل إلى 15٪.

✓ **في المغرب**، طورت شركة OCP منصة رقمية تربط المزارعين بالمشترين والموردين. وقد ثبت أن هذه المنصة تعمل على تحسين وصول المزارعين إلى الأسواق وزيادة دخولهم. في المغرب أيضا يتم تنشيط أنظمة إدارة المياه التقليدية مثل القانات، والقنوات الجوفية المعقدة التي تستفيد من طبقات المياه الجوفية الطبيعية، ودمجها مع أنظمة الضخ التي تعمل بالطاقة الشمسية. هذا الاندماج بين المعرفة القديمة والحلول المعاصرة يزيد من استخدام المياه ويمكّن المجتمعات المحلية من إدارة مواردها الثمينة بشكل مستدام.

✓ **في الإمارات العربية المتحدة:** تستثمر الإمارات العربية المتحدة في المزارع الذكية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي وإنترنت

الأشياء والروبوتات لتحسين الري ومراقبة صحة المحاصيل وأتمتة المهام.

✓ **في المملكة العربية السعودية:** في قلب شبه الجزيرة العربية القاحلة، تتحدى المملكة العربية السعودية قيود الصحراء بمزارع الزراعة المائية المتطورة. تستخدم هذه الملاذات عالية التقنية محاليل المياه الغنية بالمغذيات بدلاً من التربة، مما يقلل بشكل كبير من استهلاك المياه ويمكّن من زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل في البيئات القاسية. لا تعمل هذه التكنولوجيا على تعزيز الأمن الغذائي فحسب، بل تخلق أيضًا فرصًا جديدة للمجتمعات المحلية، مما يعرض القوة التحويلية للابتكار.

✓ **في تونس:** تقع دار النخيل التونسية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتقف بساتين النخيل التونسية كدليل على البراعة الزراعية للمنطقة. من خلال تبني ممارسات مستدامة مثل الزراعة البينية والإخصاب العضوي، لا يضمن المزارعون التونسيون صحة نخيل التمر فحسب، بل يعززون التنوع البيولوجي وإثراء التربة أيضًا. يمهد هذا التفاني للزراعة المسؤولة الطريق لمستقبل مزدهر لكل من البيئة وسبل عيش المجتمعات المحلية.

توصيات لصانعي السياسات

إن حتمية التغلب على تعقيدات الثورة الصناعية الرابعة تمثل ولاية حاسمة لواضعي السياسات. وفي ظل ندرة الموارد وأوجه الضعف البيئي، تجسد التوصيات التالية خطابا موجزا يستند إلى أدلة تجريبية وتحليلات استراتيجية. وتتصدى هذه التوصيات لتعقيدات التنمية الزراعية المستدامة، والتكامل التكنولوجي، والآثار الاجتماعية – الاقتصادية، وهي مهيأة لتوجيه صانعي السياسات نحو اتخاذ قرارات مستنيرة.

- **الاستثمار في البحث والتطوير:** ينبغي للحكومات أن تستثمر في البحث وتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للزراعة العربية.

- **محو الأمية الرقمية بين المزارعين وبناء القدرات:** توفير التدريب والدعم للمزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة الزراعيين بشأن كيفية استخدام التكنولوجيات. تمكين المزارعين بمهارات محو

الأمية الرقمية سيمكنهم من الاستخدام الفعال للتكنولوجيات واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على رؤى البيانات.

- **تطوير البنية التحتية الرقمية:** يعد الاستثمار في البنية التحتية الرقمية القوية، بما في ذلك الاتصال بالإنترنت الموثوق به ومرافق تخزين البيانات، أمراً ضروريًا لدعم اعتماد واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة.

- **تهيئة بيئة داعمة للسياسات:** تفضي إلى اعتماد تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في الزراعة.

- **التوسع في تطبيق نموذج الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي،** في تمويل صغار المزارعين بالشراكة مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية، من خلال التركيز على اختيار المناطق الزراعية التي تتواجد بها مجتمعات ريفية ذات نشاط زراعي سواء نباتية أو حيوانية أو صناعات تحويلية.

- **توسيع المساحات المزروعة وزيادة إنتاجية المحاصيل** باستخدام حزم التكنولوجيا الزراعية المتكاملة.

- **التوسع في الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين** لتحقيق التكامل مع شركات القطاع الخاص وتوفير أكبر قدر من مدخلات الإنتاج.

- **توسيع نشاط القروض المتجددة لصغار ومتوسطي المزارعين** من خلال تعبئة موارد مالية إضافية.

- **ربط صغار المزارعين بشركات الهيئة والسوق** لبيع منتجاتهم بأسعار مجزية.

- **تمكين المزارعين من تنفيذ أنشطة تربية وتسمين الأغنام والماشية** من خلال الاستفادة من مخلفات المحاصيل الزراعية.

- **الحد من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون** من خلال التأمين على المخاطر الزراعية. على أن يلتزم المستفيدون بسداد كامل مبالغ تمويل القروض المتجددة دون التقصير.

- **مواجهة سوء التغذية بسبب نقص الطاقة:** من خلال تشجيع المزارعين على زراعة محاصيل تحتوي على نسبة عالية من الطاقة، مثل الحبوب والبطاطس وتوفير الدعم اللازم لذلك.

- **تحقيق السيادة على الغذاء:** عبر تعزيز القدرة التنافسية والاستفادة من الميزة النسبية للمحاصيل التي تتميز بها المنطقة العربية في سوق الغذاء.

وفي حين لا تزال هناك تحديات، فإن المشهد العام مليء بالاحتمالات. ومن خلال تبني الحلول القائمة على البيانات، وتعزيز التعاون، وإعطاء الأولوية لكل من التقدم التكنولوجي والعنصر البشري، يمكن للعالم العربي أن يبني مستقبلاً يزدهر فيه الأمن الغذائي، ويتجذر الرخاء، ويتم نسج النسيج الزراعي القديم من جديد بخيوط المرونة والقدرة على الصمود والاستدامة لكي لا تكون هذه الثورة مجرد ثورة تكنولوجية، بل ثورة روح، حيث تزدهر معارف الأجيال الماضية جنبًا إلى جنب مع ابتكارات الغد، ويصبح العالم العربي مرة أخرى حجر الزاوية في الأمن الغذائي العالمي وشهادة على القوة الدائمة لبراعة الإنسان.

وبينما نقف على حافة ثورة زراعية جديدة في العالم العربي، يتم زرع بذور الأمل. فمن السهول المشمسة إلى الوديان الخصبة، ترتفع باقة من الابتكارات، تغذيها وعود تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتدفعها براعة شعبها.

سمير ماجول يشارك في الاجتماع التحضيري للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية: القطاع الخاص العربي يؤمّن 80 في المئة من الوظائف الجديدة في ميادين الصناعة والخدمات واللوجستيات والرقمنة

شارك رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية UTICA Tunisie سمير ماجول ورئيس اتحاد الغرف العربية، في الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى الذي عقد بتاريخ 30 حزيران (يونيو) 2025، في تونس العاصمة، وذلك للتحضير للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد بدولة قطر خلال الفترة الممتدة بين 4 و6 نوفمبر (تشرين الثاني) 2025.

أكد الرئيس سمير ماجول في كلمة ألقاها خلال مشاركته في أعمال الجلسة الثالثة بعنوان: «الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأولى بالحماية الاجتماعية»، أنه «على الرغم من الجهود المبذولة على مدى العقود الماضية لا تزال أسواق العمل العربية تعاني من أزمات هيكلية تؤثر على الشباب والنساء والفئات الضعيفة، إذ وفقاً لتقرير منظمة العمل الدوليّة لسنة 2024 بلغ معدل البطالة في الدول العربية حوالي 11 في المئة كمتوسط إقليمي مقابل 5 في المئة على المستوى العالمي. في حين تجاوزت بطالة الشباب 25 في المئة في عدة بلدان عربية. وتصل إلى أكثر من 40 في المئة في الدول التي تشهد نزاعات. أمّا معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية فهو لا يتجاوز 20 في المئة، مقارنة بـ 47 في المئة عالمياً».

وأوضح الرئيس سمير ماجول، أنّ «أكثر من 60 في المئة من القوى العاملة العربية تعمل في القطاع غير الرسمي دون حماية اجتماعية أو تأمين صحي أو منح تقاعدية، وهذه المؤشرات ليست انعكاساً للأرقام فقط بل هي نتيجة لتحديات متشابكة أبرزها غياب التنويع الاقتصادي حيث لا تزال معظم الاقتصادات العربية تعتمد على الثروات الطبيعية أو التحويلات أو السياحة مع ضعف

مساهمة القطاعات الإنتاجية في خلق الوظائف. إلى جانب أنّ التحول السريع نحو الاقتصاد الرقمي أدى إلى تفاقم الفجوة بين المهارات المطلوبة وسوق العمل خاصة مع تنامي الذكاء الاصطناعي، وتأثير النزاعات وموجات اللجوء حيث أن أكثر من 50 في المئة من اللاجئين عالمياً في 2024 هم من دول عربية ممّا يخلق ضغوطاً إضافية على أسواق العمل والبنى الاجتماعية وذلك حسب تقرير وكالة غوث اللاجئين لسنة UNHCR,)2024 2024). إضافة إلى ضعف منظومات التدريب المهني والتعليم التقني حيث غالبًا ما تكون مناهج التعليم غير متوافقة مع احتياجات الاقتصاد الأخضر والرقمي والصناعات الذكية».

وبيّن رئيس الاتحاد أنّ «القطاع الخاص العربي يساهم بما يزيد عن 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول، ويؤمّن أكثر من 80 في المئة من الوظائف الجديدة خاصة في ميادين الصناعة والخدمات واللوجستيك والرقمنة». مشيرا إلى أنّه «أمام هذه الأهمية فإن المطروح اليوم هو دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وتمكينها خاصة وأنها تمثل أكثر من 90 في المئة من مؤسسات الأعمال في الدول العربية لكنها تعاني من صعوبات التمويل والرقمنة بما يساهم بشكل فاعل في عملية الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأولى بالعناية».

واقترح الرئيس سمير ماجول تعزيز صناديق التمويل العربية الموجهة لهذه المشاريع خصوصًا تلك التي يقودها الشباب والنساء، مؤكدا أنّ «اتحاد الغرف العربية ممثل القطاع الخاص العربي سعى وبالتعاون الوثيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى وضع العديد من المبادرات لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر احتياجاً، ومن أهمها مبادرة «العيش باستقلالية» وهي مبادرة رائدة تركّز على تطويع التكنولوجيا الحديثة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم المشاريع الموضوعة على ذمتهم سواء عبر توفير أدوات مساعدة تسهّل حياتهم اليومية أو دعم المشاريع الإنتاجية التي يديرونها بأنفسهم. كما تهدف المبادرة إلى تحويل هذه المشاريع إلى مشاريع ريادة أعمال بما يضمن ديمومتها وفتح آفاق جديدة أمام أصحابها، ولا يقتصر الدعم على هذه الفئة فقط بل يشمل أيضاً الأسر المنتجة والمشاريع الصغرى والصغرى جدا والتي تمثل ركيزة أساسية في مكافحة الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي».

وتابع: «من أجل ضمان نجاح هذه المبادرات تمّ تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية وورشات العمل بالتعاون مع عدد من الغرف التجارية العربية، لتأهيل وتدريب المستفيدين على إدارة مشاريعهم بكفاءة وتحويلها إلى مشاريع ريادية ناجحة بما يمكّن من عملية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، كما تم العمل على توفير الدعم الفني والاستشاري لهم ومساعدتهم في الوصول إلى الأسواق وتوسيع قاعدة المتعاملين معهم».

وشدد الرئيس سمير ماجول على «إيمان اتحاد الغرف العربية بأهمية إدماج المرأة والفئات ذوي الاحتياجات الخصوصية اجتماعيا واقتصاديا، مؤكدا بمناسبة هذا الاجتماع رفيع المستوى التزام اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وضمن منظومة جامعة الدول العربية بتنفيذ التوجهات والإعلانات الصادرة عن القمم العربية، وعلى رأسها قمّة التنمية الاجتماعية والأولويات المنتظر صدورها عن اجتماع تونس، ومواصلة العمل على ترجمة هذه التوجهات إلى مبادرات ومشاريع تحدث فرقاً حقيقياً في حياة الفئات المستهدفة وتساهم في بناء غد أفضل لمجتمعاتنا العربية ولأجيال المستقبل».

خالد حنفي عضوا في المجلس العام للاتحاد العالمي لغرف التجارة

اختارت غرفة التجارة الدولية ICC، أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، عضوا من ضمن 20 عضوا تمّ اختيارهم على مستوى العالم، في المجلس العام للاتحاد العالمي لغرف التجارة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من 1 يوليو 2025 وحتى 30 يونيو 2028.

وأعلنت الغرفة في بيان لها أنّ «هذا التعيين يعكس الثقة التي أولاها المجتمع الدولي في خبرتكم والتزامكم».

ونوّهت غرفة التجارة الدولية إلى أنها تتطلع إلى العمل والتعاون مع أمين عام الاتحاد والغرف واتحادات الغرف العربية من أجل تعزيز التعاون بين الغرف، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تقوية المجتمع العالمي للغرف التجارية.

وتلقى أمين عام الاتحاد د. خالد حنفي الدعوة إلى حضور اجتماع المجلس الجديد لغرفة التجارة الدولية الذي سيعقد على هامش المؤتمر العالمي الرابع عشر للغرف التجارية، بتاريخ 1 سبتمبر 2025 في ملبورن – أستراليا. وسيشكّل هذا اللقاء فرصة

لعرض اتحاد الغرف العربية لرؤيته وأولوياته أمام المجلس الجديد.

وكان دُعي أعضاء الاتحاد العالمي لغرف التجارة من أكثر من 120 دولة للتصويت خلال الأسابيع القليلة الماضية لاختيار عشرين قائدًا من قادة الغرف التجارية لعضوية المجلس العام للاتحاد للفترة الممتدة من 1 يوليو 2025 وحتى 30 يونيو 2028.

واستنادًا إلى نتائج الانتخابات، بدأ العمل على اختيار الأعضاء المعينين الإضافيين لضمان تمثيل متوازن لمختلف مناطق العالم ضمن عضوية المجلس، حيث سيتم الإعلان رسميًا عن القائمة الكاملة لأعضاء المجلس بنهاية شهر يونيو الحالي.

وتعدّ غرفة التجارة الدولية ICC ومقرّها في باريس– فرنسا أكبر منظمة أعمال على مستوى العالم حيث تضم المحكمة الدولية للتحكيم، واتحاد الغرف العالمية WCF، واللجان القطاعية التي تضع أسس التجارة العالمية والإجراءات والتعريفات التجارية والبنكية ونظم الاتصالات والتجارة الإلكترونية والنقل الدولي. كما أن لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وتأسست غرفة التجارة الدولية عام 1919 بهدف خدمة قطاع الأعمال الدولي عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار وفتح الأسواق للسلع والخدمات والتدفق الحر لرأس المال.

منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي 28

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال تصريح له ضمن أعمال منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الثامن والعشرين (SPIEF 2025)، الذي عقد تحت رعاية وحضور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال الفترة من 18 إلى 21 يونيو 2025 في سانت بطرسبرغ– روسيا، وبحضور عدد بارز من قادة دول العالم ووزراء من جمهورية روسيا الاتحادية ومن الدول الأجنبية والعربية، بالإضافة إلى مشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين، أنّ «انعقاد المنتدى في ظل الاضطرابات الجيوسياسية، واضطراب في الاقتصاد العالمي نتيجة الحرب التجارية، يظل المنتدى منصة بالغة الأهمية لمجتمعات الأعمال والسياسة والخبراء، وهذا يظهر من خلال زيادة مطردة في عدد المشاركين والمواضيع المطروحة للنقاش».

ونوّه إلى أنّ «منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي يعتبر حدثًا عالميًا رئيسيًا يُعالج التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها روسيا والأسواق الناشئة والعالم، مع توجه واضح نحو تحديد المشاكل ووضع الحلول العملية، من خلال العمل على تنفيذ المشاريع المبتكرة وإطلاق نهج جديد للتكيف مع الاقتصاد العالمي المتغير».

ولفت الدكتور خالد حنفي إلى أنّ «تجارة روسيا مع العالم العربي شهدت نموًا ملحوظًا، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين روسيا والإمارات العربية المتحدة بنسبة 68 في المئة ليصل إلى 9 مليارات دولار في عام 2022. وبلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والمملكة العربية السعودية 3.7 مليار دولار في عام 2023، ارتفاعًا من مليار دولار في عام 2018. وتتمثّل الصادرات الروسية الرئيسية إلى العالم العربي في: النفط المكرر، والقمح، والشعير، والأسمدة، والمعادن، والأسلحة، والآلات. بينما تتمثل الصادرات العربية الرئيسية إلى روسيا بـ: الصفائح البلاستيكية الخام، وعلب الألمنيوم، ومركبات البناء، ولكن هذه الكميات أقل بكثير من الصادرات الروسية إلى المنطقة».

ونوّه إلى أنّه «بعدما انكمش الاقتصاد الروسي عام 2022 بسبب العقوبات الدولية والحرب في أوكرانيا، لكنه أظهر بوادر انتعاش في عام 2024 بمعدل نمو يُقدر بـ 3.6 في المئة. كذلك فإنّ معدّل التضخم الذي بلغ ذروته عند 13.8 في المئة عام 2022، لكنّه انخفض إلى 7.9 في المئة عام 2024، مما يعكس جهود البنك المركزي لتثبيت الأسعار. أما على صعيد سوق العمل فقد انخفضت معدلات البطالة، لتصل إلى ما يُقدر بـ 2.6 في المئة عام 2024، مما يشير إلى سوق عمل تنافسي. وعلى الرغم من أنّ قيمة الروبل الروسي انخفضت بشكل ملحوظ، حيث انخفض سعر الصرف إلى 110 روبلات مقابل الدولار الأمريكي بنهاية عام 2024، لكنّ احتياطات النقد الأجنبي لروسيا ارتفعت إلى 606.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، الأمر الذي عزز الاستقرار المالي للبلاد».

ورأى أنّ «صندوق الاستثمار المباشر الروسيRDIF مصدر رئيسي للاستثمارات الخليجية في روسيا، لا سيما في البنية التحتية والتكنولوجيا. وقد أطلقت روسيا برنامجًا تجريبيًا للتمويل الإسلامي عام 2023 لجذب رؤوس الأموال من الشرق الأوسط». واعتبر أنّ «تعاون أوبك»، بقيادة روسيا والمملكة العربية السعودية، كان حاسمًا لاستقرار سوق النفط العالمية، لا سيما بعد العقوبات الغربية المفروضة على روسيا عام 2022. وبينما ازدادت أهمية روسيا في استراتيجيات التنويع الاقتصادي مع الدول العربية، يُعد الاستثمار العربي حيويًا لاقتصاد روسيا المتضرر من العقوبات. وتُعدّ الطاقة والزراعة والخدمات اللوجستية الركائز الأساسية، إلا أن مجالات جديدة مثل التكنولوجيا والتمويل تتطور بشكل كبير في الآونة الأخيرة. في حين يتعمق التوافق السياسي، مع انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة البريكس، وترسيخ روسيا لنفسها مكانة كشريك خارجي استراتيجي ورئيسي للدول العربية».

اتفاقية تعاون مع مؤسسة «روس كونغرس"

كشف أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال

مشاركته في جلسة بعنوان: «التجارة الإلكترونية الوطنية: وضع قواعد جديدة»، ضمن فعاليات منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الثامن والعشرين (SPIEF 2025)، الذي عقد بتنظيم من مؤسسة «روس كونجرس» وتحت رعاية وحضور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وعدد من قادة ورؤساء دول العالم، ورئيسة البرازيل السابقة ورئيسة بنك التنمية التابع لـ «بريكس» حاليا ديلما روسيف، ووزراء من روسيا والدول العربية ومن بينهم وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، ومستشار الأمن الوطني قائد الحرس الملكي البحريني أمين عام المجلس الدفاع الأعلى الشيخ ناصر بن حمد بن عيسى آل خليفة ، خلال الفترة من 18 إلى 21 يونيو 2025 في سانت بطرسبرغ– روسيا، عن أنّه «من المتوقع أن تصل مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية إلى 7.5 تريليون دولار بحلول عام 2025، مرتفعًا من 5.7 تريليون دولار أمريكي عام 2023. وتشهد التجارة الالكترونية في المنطقة العربية نموًا سريعًا، حيث من المتوقع أن يصل حجم السوق إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2025، بينما كانت تُقدّر قيمة سوق التجارة الإلكترونية بـ 49 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مع زيادة كبيرة في اعتماد الدفع الرقمي حيث يُفضل 60% من المستهلكين الآن القنوات الرقمية للتسوق عبر الإنترنت، بزيادة قدرها 20 في المئة منذ عام 2021. وتُمثل دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر 80 في المئة من نشاط التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية، مما يُبرز تركيزاً قد يُعيق المنافسة والابتكار بين الشركات الصغيرة».

ونوّه إلى أنّه «تقدّر قيمة سوق الذكاء الاصطناعي في التجارة الإلكترونية بـ 7.25 مليار دولار أمريكي عام 2024، ومن المتوقع أن تنمو إلى 9.01 مليار دولار أمريكي في عام 2025. أما تقنية البلوك تشين فمن المتوقع أن ترتفع قيمتها من 17 مليار دولار أمريكي عام 2023 إلى أكثر من 943 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2032».

وختم بالقول إنّ «هذا التحول يعيد تشكيل الصناعات، ويخلق فرصًا جديدة للنمو والتطوير لا سيما في مناطق مثل العالم العربي، حيث يتبنى القطاع الخاص الأدوات الرقمية لدفع عجلة التوسع الاقتصادي. ومع ذلك يتطلب سد الفجوة الرقمية، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتشجيع الابتكار في مختلف الصناعات، تضافر الجهود والتعاون من القطاعين العام والخاص. ولا شكّ أنّ المنطقة العربية التي تتمتع بسكانها الشباب، وانتشار الإنترنت المتزايد، وروح ريادة الأعمال، يمكنها الاستفادة من هذه التغييرات وقيادة دفّة هذه الثورة الرقمية».

والتقى أمين عام الاتحاد على هامش المنتدى مع محافظ سانت بيترسبرغ ألكسندر بلغوف، حيث جرى البحث في القضايا والمستجدات الراهنة على الساحة الدولية، وأهميّة تعزيز التعاون وبناء الشراكات الاستراتيجية بين روسيا والعالم العربي في ظل ما تتمتعان به من إمكانات ومقدرات طبيعية وبشرية.

وجرى بالتوازي مع انعقاد أعمال المنتدى، توقيع اتفاقية تعاون بين مؤسسة «روس كونغرس» وهي الجهة المنظمة لمنتدى سانت بطرسبرغ الدولي وتعدّ من المؤسسات التنموية ذات التوجه الاجتماعي، ومنظّم رئيسي للمؤتمرات والمعارض والفعاليات التجارية والعامة والشبابية والرياضية والثقافية على الصعيدين الوطني والدولي، ممثلة برئيسها ألكسندر ستوغليف، وبين «اتحاد الغرف العربية» الذي يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي.

وأوضح الدكتور خالد حنفي أنّ «مجالات التعاون الرئيسية من خلال الاتفاقية بين الطرفين تتمثل في تطوير منصات تواصل مشتركة على المستوى الدولي لتحفيز التفاعل بين الحكومات في مختلف المجالات. بالإضافة إلى بذل الجهود لتعزيز روابط الشراكة القائمة، والسعي إلى بناء شراكات جديدة طويلة الأمد بين ممثلي مجتمعي الأعمال لدى الجانبين العربي والورسي. فضلا عن تسهيل دعم الحوار بشأن مسائل التعاون في قطاعي الاستثمار والتمويل، وأنشطة التصدير والاستيراد، وفي مجالي السياحة والتعاون الثقافي. وكذلك الترويج العام للمواضيع المرتبطة بالفعاليات التي ينظمها الطرفان بهدف تعزيز التواصل بينهما».

القمة الاقتصادية العربية – البريطانية الرابعة

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال إلقائه كلمة في افتتاح أعمال القمة الاقتصادية العربية البريطانية الرابعة، التي عقدت في فندق هيلتون لندن متروبول بتاريخ 23 يونيو 2025، وبمشاركة عربية وبريطانية حاشدة من مسؤولين رسميين ورجال أعمال ومستثمرين، أنّه «في الوقت الذي نمرّ فيه بلحظة فارقة، ففي الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات غير مسبوقة من تغيرات مناخية، وإعادة ترتيبات جيوسياسية، وتسارع

رقمي، فإنّ المطلوب من البلدان العربية وبريطانيا تجاوز التجارة التقليدية نحو نموذج يرتكز على الابتكار والاستدامة والاستثمار المتبادل في رأس المال البشري».

ونوّه أمين عام الاتحاد إلى أنّه «يتجاوز حجم التجارة بين المملكة المتحدة والعالم العربي اليوم 74 مليار جنيه إسترليني، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي وحدها على أكثر من 80 في المئة من هذا الرقم، لكننا ندرك أن الأرقام وحدها لا تكفي، لأنّ هدفنا الأسمى هو تحقيق نمو مستدام وشامل وقادر على الصمود، وهذا يعني إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية الخضراء والاقتصاد الدائري، وضمان المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب في القوى العاملة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تحقق قيمة مضافة على المدى الطويل الأجل».

وأوضح الدكتور خالد حنفي أنّ «المنطقة العربية تتمتع برأس مال وتركيبة سكانية قوية، ودافع قوي للتنويع. أما المملكة المتحدة، فتتمتع بخبرة عميقة، وابتكار عالمي المستوى، ومن هذا المنطلق نستطيع معًا بناء مستقبل اقتصادي مشترك، حيث تُعدّ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكبر شريكين تجاريين عربيين للمملكة المتحدة، ويعود ذلك إلى ازدياد صادراتهما من الطاقة والخدمات والاستثمار».

وكشف عن أنّ «الآلات والمركبات والأدوية والخدمات المالية والتعليم تهمين على صادرات المملكة المتحدة إلى العالم العربي. بينما تتكوّن واردات المملكة المتحدة بشكل رئيسي من الطاقة (النفط والغاز والبتروكيماويات) والذهب والمنتجات الزراعية في حين تتميّز تدفقات الاستثمار بقوة في كلا الاتجاهين، حيث تستثمر صناديق سيادية عربية رئيسية في البنية التحتية والعقارات والتكنولوجيا في المملكة المتحدة، وتنشط الشركات البريطانية في البنية التحتية والتمويل والتعليم في دول الخليج العربي. كما تُعدّ السياحة والتعليم من القطاعات المهمة، إذ يدرس أكثر من 50,000 طالب عربي في المملكة المتحدة سنويًا، كما ويزورها ملايين السياح العرب سنويًا».

وفي كلمة لأمين عام الاتحاد خلال الجلسة الأولى بعنوان: «الابتكار في مجال الطاقة» ضمن فعاليات القمة الاقتصادية العربية البريطانية الرابعة، شدد الدكتور خالد حنفي على أنّ «العالم العربي بمرحلة محورية، فبينما اعتمدت الاقتصادات العربية منذ زمن طويل على الهيدروكربونات، فإننا الآن نقود جهود تبنّي الطاقة المتجددة، من خلال مشاريع استثمارية ضخمة لا تقتصر على

خفض الانبعاثات فحسب، بل تهدف أيضًا إلى بناء اقتصادات مرنة ومستقبلية، إذ من المتوقع أن تستثمر المنطقة العربية أكثر من تريليوني دولار في الطاقة النظيفة بحلول عام 2030، مما سيخلق ملايين الوظائف ويجذب شراكات عالمية».

ورأى أنّه «يمكن تعزيز التعاون العربي – البريطاني من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على نطاقٍ واسع في مختلف القطاعات، من السياحة إلى التصنيع، حيث تمثّل خبرة المملكة المتحدة في إدارة النفايات وتقنيات إعادة التدوير فرصةً واعدةً للتعاون. كما يمكن رفع مستوى التعاون من خلال الشبكات الذكية والتحول الرقمي. أما بالنسبة للتعاون في قطاع السياحة، فإنّه يمكن لحلول الطاقة الذكية أن تُقلل التكاليف والبصمة الكربونية

وبيّن أنه «نأنّه يُمكن لريادة المملكة المتحدة في مجال طاقة الرياح البحرية واحتجاز الكربون أن تُكمّل الخبرة العربية في مجال الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر. كما يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص توفير بنية تحتية واسعة النطاق، حيث نستطيع كبلدان عربية وبريطانيا تطبيق هذا النموذج على الشبكات الذكية الإقليمية ومشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، وهو ما يتماشى مع التزام المملكة المتحدة باستثمار 20 مليار جنيه إسترليني لالتقاط الكربون وتخزينه (CCS) ، ومع خطط دول مجلس التعاون الخليجي لإنتاج الهيدروجين الأزرق».

ودعا الأمين العام إلى «مواءمة اللوائح الإقليمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر، على غرار التأشيرة السياحية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. فضلا عن إنشاء صندوق عربي بريطاني للطاقة النظيفة للمشاركة في تمويل مشاريع تجريبية في مجالات الطاقة الشمسية والهيدروجين والمدن الذكية. إلى جانب إطلاق مبادرة «مهارات الابتكار في مجال الطاقة»، من خلال ربط الجامعات البريطانية بمراكز التدريب المهني العربية لبناء قدرات القوى العاملة».

وختم الدكتور خالد حنفي كلامه بالقول إنّه «لا يقتصر الابتكار في مجال الطاقة على التكنولوجيا فحسب، بل يشمل أيضًا التحول وبكيفية دعم اقتصاداتنا، وتمكين شعوبنا، والحفاظ على كوكبنا. وعلى هذا الصعيد فإنّ العالم العربي والقطاع الخاص العربي على استعداد لقيادة هذه المسيرة، والمملكة المتحدة شريك لا غنى عنه في هذه الرحلة».

وخلال القمة ناقش المشاركون في الجلسة الأولى مسألة مصادر الطاقة النظيفة والفعالة من حيث التكلفة واستعادة الطاقة

من النفايات الصناعية والمنزلية والمشاريع المستدامة والاقتصاد الدائري في القطاع وتحسين الكفاءة للحد من الانبعاثات من خلال زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة والشبكات الذكية بأحدث التقنيات.

وفي الجلسة الثانية ناقشت لجنة من الخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي اتجاهات الاستثمار العقاري ونمو المدن الذكية وتأثير الرقمنة على العمليات التجارية ومكافحة المخاطر واستجابات السياسات لحماية البيانات بالإضافة إلى رأس المال البشري في عصر الذكاء الاصطناعي.

وتطرقت الجلسة الثالثة إلى سبل تعزيز التجارة بين بريطانيا ومنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ودور الابتكار والبنى التحتية ومراكز الأعمال الحديثة في تطوير الشراكة المستقبلية.

واستعرض الخبراء في الجلسة الرابعة سبل مساهمة الاستثمار بالموارد البشرية في تزويد الجيل الجديد بالمهارات اللازمة للنجاح في السوق إضافة الى مساهمة التكنولوجيا الجديدة في الرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات العامة ورفع كفاءة تقديم الخدمات.

وفي الجلسة الأخيرة بحث المختصون التحول السريع للخدمات المصرفية والمالية تحت تأثير الذكاء الاصطناعي مع النمو المستمر في التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية.

وتزامن انعقاد القمة الرابعة هذا العام مع احتفال غرفة التجارة العربية البريطانية بالذكرى الـ50 لتأسيسها لغرض الترويج لعلاقات التجارة والاستثمار الثنائية بين بريطانيا والبلدان العربية.

المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال جلسة عمل رفيعة المستوى بعنوان: «إطلاق العنان لريادة الأعمال والابتكار من خلال الشمول المالي الذكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FFD4)، الذي عقد بتاريخ 3 يوليو (تموز) 2025 في مدينة اشبيليه في اسبانيا، بمشاركة السيّد غونتر بيغر، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والسيد هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)–البحرين، ومعالي الشيخ إبراهيم آل خليفة، رئيس مجلس أمناء المركز الدولي لريادة الأعمال، وأمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، بالإضافة إلى بحضور قادة عالميين، بمن فيهم رؤساء دول، ورؤساء حكومات ووزراء، وممثلون عن الحكومات، ومنظمات دولية وإقليمية، ومؤسسات مالية، وشركات، ومنظمات مجتمع مدني، أنّ «العالم يواجه فجوات تمويلية غير مسبوقة، تُقدر بنحو 4.2 تريليون دولار سنويًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومع ذلك، لا يكمن الحل في المساعدات أو التمويل التقليدي فحسب، بل يكمن في حشد منظومات تُطلق العنان لمواهب رواد الأعمال وطموحاتهم وإبداعاتهم، وخاصة الشباب والنساء، من خلال أدوات تمويل أكثر ذكاءً وتكاملًا وقائمة على التكنولوجيا».

وأوضح أمين عام الاتحاد أنّ «اتحاد الغرف العربية يلعب دوراً محوريًا في تفعيل دور القطاع الخاص كشريك في أجندة

تمويل التنمية، وذلك من خلال دوره كجسر استراتيجي بين الحكومات والمستثمرين والشركات. وفي هذا الإطار يساهم الاتحاد في تعزيز تدفقات الاستثمار الإقليمية من خلال تشجيع إنشاء منصات استثمارية مشتركة تجذب رؤوس الأموال من صناديق الثروة السيادية العربية، وبنوك التنمية، والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. وتدعم هذه المنصات المشاريع التي تتوافق مع استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والأعمال الزراعية. كما يعمل الاتحاد مع الحكومات العربية للدعوة إلى إصلاحات تنظيمية تقلل من مخاطر الاستثمار لا سيما الإصلاحات المتعلقة بحقوق الملكية، والضرائب، والتجارة عبر الحدود، وحل النزاعات، وهي إصلاحات ضرورية لإطلاق العنان لرأس المال الخاص طويل الأجل. فوفقًا لتقرير تمويل أهداف التنمية المستدامة العربية لعام 2024 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فإن تحسين مناخ الاستثمار يمكن أن يضيّق فجوة التمويل الإقليمية، المقدرة بنحو 570 مليار دولار سنويًا».

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ «اتحاد الغرف العربية يدافع عن أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُوجّه رأس المال الخاص نحو مشاريع البنية التحتية العامة والتنمية الاجتماعية. حيث تُعد هذه الشراكات حيوية لقطاعات مثل تحول الطاقة، والخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، والتعليم، وهي قطاعات جوهرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب ذلك يدعم الاتحاد منصات التكنولوجيا المالية والاستثمار الرقمي التي تُسهّل الوصول إلى التمويل وتربط المستثمرين بالمشاريع عالية التأثير، لا سيما في الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات».

ورأى أنه «لدى الحكومات في المنطقة العربية فرصة هائلة لإطلاق العنان لريادة الأعمال والابتكار كمحركين للنمو المستدام. ولتحقيق ذلك، يجب إطلاق منظومات وطنية شاملة لتمكين رواد الأعمال، حيث يُعدّ تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال والترخيص والضرائب أمراً أساسيًا، وقد شهدت الدول التي طبّقت نماذج «الشباك الواحد» وبوابات الحكومة الإلكترونية انخفاضًا كبيراً في وقت وتكلفة بدء الأعمال. كما ينبغي على الحكومات توسيع نطاق الوصول إلى رأس المال المُستدام من خلال توسيع نطاق برامج ضمان الائتمان لتقليل مخاطر الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب دعم نمو الاستثمار المؤثر، ورأس المال المُخاطر، وأدوات التمويل الإسلامي. وكذلك تشجيع تطوير منصات التكنولوجيا المالية ونماذج التمويل الجماعي، حيث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تحصل سوى 8 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قروض رسمية، بينما لا تحصل سوى 6 في المئة من الشركات المملوكة للنساء على ائتمان رسمي، مُقارنةً بـ 11 في المئة من الرجال، وذلك وفقا لمؤسسة التمويل الدولية، في حين تشارك 18 في المئة فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة العربية في التجارة عبر الحدود، مما يحد من النمو والتوسع. الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى وجود تمويل شامل. كما ولا بدّ من دمج ريادة الأعمال والمهارات الرقمية في أنظمة التعليم الوطنية مع توسيع برامج التدريب التقني والمهني».

واعتبر الدكتور خالد حنفي أنّ «الشركات الصغيرة ورواد الأعمال تحتاج إلى توسيع نطاق أعمالهم. ومن هذا المنطلق ينبغي على الحكومات إزالة الحواجز غير الجمركية، ومواءمة اللوائح، وتوسيع نطاق الوصول إلى التجارة الإلكترونية الإقليمية وأنظمة الدفع الرقمية. كما ينبغي تحفيز ريادة الأعمال العابرة للحدود وخدمات التصدير التي يقودها الشباب من خلال تبسيط الجمارك والمنصات الرقمية».

وختم أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي بالقول إنّه «إذا كنا جادين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعلينا أن نكون جادين بالقدر نفسه في تمكين رواد الأعمال، ليصبحوا فاعلين في التغيير. لكنّ الأمر لا يمكن لمؤسسة واحدة أن تحقق ذلك بمفردها. ولأجل ذلك يجب أن يكون هناك أجندة لتمويل التنمية مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التنمية والمجتمع المدني. فريادة الأعمال ليست فجوة يجب سدّها، بل هي قوة يجب إطلاقها. والشمول المالي لا يتعلق بالإحسان، بل يتعلق بالكرامة والوصول إلى الموارد والإنصاف. والابتكار ليس غاية في حد ذاته، بل هو طريق نحو مستقبل أكثر عدلاً وديناميكية واستدامة. لذا فإنّ المطلوب أن يكون هناك التزام مشترك: لتحويل الطموح إلى عمل، وضمان أن يصبح الابتكار وريادة الأعمال محركات فرص حقيقية للجميع».

منظمة التجارة العالمية

التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال

زيارته إلى جنيف، مع مدير عام منظمة التجارة العالمية، السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا، وذلك في مقر المنظمة، وبحضور مسؤولين من المنظمة وعدد من المندوبين الدائمين للدول العربية في المنظمة، ومن السفراء العرب المعتمدين في سويسرا.

كذلك التقى الدكتور خالد حنفي، مع نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية، السيد تشانغ شيانغ تشن، حيث جرى البحث في تعزيز التعاون بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة التجارة العالمية، خصوصا وان الاتحاد من موقعه كممثل للقطاع الخاص العربي بستطيع مساعدة الدول العربية الثمانية التي لم تنضم الى منظمة التجارة العالمية للانضمام وذلك من خلال التواصل مع الغرف واتحادات الأعضاء في الاتحاد. وأثنى خلال اللقاء على دور الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة وجهودها في التشبيك الذي تقوم به بين المنظمات الاقتصادية العربية و WTO وقد وجه مدير عام منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع دعوة الى أمين عام الاتحاد للمشاركة في المؤتمر السنوي الوزاري الذي تعقده منظمة التجارة العالمية في دولة الكاميرون مؤكدا على أهمية مشاركة الاتحاد في هذا الحدث الهام.

وشدد أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي خلال اللقاءات، على «ضرورة حصر التحديات والمعوقات التي تواجه التجارة في ظل الحرب التجارية العالمية، وسبل التغلب عليها من خلال خلق نظام تجاري عادل ومتعدد الأطراف يتيح للدول العربية والنامية استغلال مواردها المحلية في مجابهة الأزمات الحالية والمستقبلية».

واعتبر أنّ «منظمة التجارة العالمية عليها دور كبير في وضع التصورات والحلول للأزمات بجانب مهمتها الرئيسية في تسهيل حركة التجارة العالمية وضمان استقرارها بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية ويساعد على تجاوز التحديات التي تواجه الأسواق العالمية». مشيدا باللقاءات المشتركة المثمرة والتي تعبر عن الرغبة في التعاون لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية العربية والعالمية.

وأوضح أمين عام الاتحاد أنّ التداعيات والمتغيرات والتحديات الكبيرة التي تواجه التجارة العالمية والتعاون الدولي تحتاج إلى مزيد من التنسيق والحوار مع كافة الأطراف المعنية لضمان استمرارية الأعمال والحفاظ على التوسع الاقتصادي. واعتبر أنّ «أحد أبرز أهداف اتحاد الغرف العربية في هذه المرحلة هو تعزيز دور الغرف العربية في تمثيل القطاع الخاص العربي في منظمة التجارة العالمية».

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ «القطاع الخاص في المنطقة العربية يساهم بنسبة كبيرة تفوق 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية والبالغة قيمته نحو 4 تريليونات دولار. وبالتالي لن تقل مساهمة هذا القطاع عن حدود 3 تريليونات دولار، فضلا عن مساهمته الكبيرة في عمليات التوظيف. من هنا فإنّه من الضروري إشراكه بشكل كبير في التجارة بما يدعم نمو أعمالنا ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية».

وكان شارك أمين عام الاتحاد، الدكتور خالد حنفي، في الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية الأعضاء في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، الذي عقد في مقر منظمة العمل الدولية وحضره ممثلون عن أطراف الإنتاج الثلاثة في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، المتمثلة في الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال.

كذلك شارك أمين عام الاتحاد في جلسة «إحاطة أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية حول المناقشة القادمة للجنة المعيارية بشأن اقتصاد المنصات»، بتنظيم من الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة التي تعمل تحت مظلة اتحاد الغرف العربية ولها دور كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية السويسرية، وتشكل نقطة وصل بين القطاع الخاص العربي ومنظمة التجارة العالمية.

وجرى خلال الفعالية مناقشة دور الغرف العربية والأجنبية المشتركة حيث تقوم هذه الغرف بتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول العربية والدول الأجنبية، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. كما تساهم هذه الغرف في تبادل الخبرات، وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وتوفير المعلومات والخدمات التي تخدم المصالح المشتركة.

إزمير تحتضن الاجتماع السادس المشترك للغرف العربية والغرف التركية والمنتدى الاقتصادي العربي التركي

عقدت في مدينة إزمير – تركيا فعاليات الاجتماع السادس المشترك للغرف العربية والغرف التركية والمنتدى الاقتصادي العربي التركي، بتاريخ 7 يوليو 2025، بمشاركة وفود من 14 دولة عربية بالإضافة إلى حضور تركي رفيع المستوى من رسميين ومن القطاع الخاص التركي والبورصات السلعيه والغرف التجارية والغرف الصناعية التركية ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الغرف العربية وعميد السلك الدبلوماسي العربي في تركيا، سعادة سفير فلسطين فايد خالد مصطفى، ورئيس بعثة جامعة الدول العربية في تركيا سعادة السفير عبد الحميد حمزة، بالإضافة إلى عدد من السفراء العرب المعتمدين لدى تركيا.

وترأس الجانب العربي رئيس اتحاد الغرف العربية سعادة الاستاذ سمير ماجول، كما ترأس الجانب التركي رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية سعادة الأستاذ رفعت هيسارجي أوغلو، وأدار الاجتماعات أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي.

توجه رئيس اتحاد الغرف العربية الاستاذ سمير ماجول، في كلمته الافتتاحية بالتحية إلى "منظّمي هذا اللقاء الهام الذي يجمع نخبة من رجال الأعمال وصناع القرار من العالم العربي والجمهورية التركية الصديقة". وأعرب باسمه وباسم أعضاء الجانب العربي عن التضامن مع تركيا وشعبها في مواجهة حرائق إزمير المؤلمة. كما تقدم بأحر التهاني إلى السيد رفعت هيسارجي أوغلو على إعادة انتخابه رئيسًا للاتحاد العالمي للغرف التجارية "حيث يُعد هذا الإنجاز دليلاً على القيادة الاستثنائية والرؤية الثاقبة في تطوير شبكة الغرف التجارية العالمية وتعزيز التعاون الاقتصادي العالمي".

ورأى رئيس الاتحاد أن "العلاقات بين الدول العربية وتركيا ليست وليدة اليوم، بل تمتدّ جذورها في عمق التاريخ وتزداد اليوم أهميةً وحيوية أمام التحديات الجيوسياسية والتحوّلات الاقتصادية العالمية. حيث يمثّل اجتماعنا اليوم تأكيد على أن التعاون العربي التركي ليس خياراً، بل هو ضرورة استراتيجية لبناء فضاء اقتصادي مشترك يقوم على التكامل، لا التنافس، وعلى التنمية، لا التفرقة". واعتبر أنّ "الاستثمار هو الأساس الذي تبنى عليه علاقات التعاون بين الدول، وإن ما يشهده العالم من أحداث ومن تحولات جيوسياسية واقتصادية أثّرت على الأسواق العالمية للغذاء والدواء والطاقة، وخاصة على سلاسل الإمداد للعديد من السلع والبضائع الأساسية،

يفرض علينا الرفع من نسق تعاوننا للحد من هذه التداعيات والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية".

وشدد على أن "اتحاد الغرف العربية باعتباره ممثلا للقطاع الخاص العربي، يؤمن بأهمية الشراكة بين البلدان العربية وتركيا، ونحن على أتم الاستعداد للعمل مع شركائنا الأتراك، من أجل تفعيل المبادرات الثنائية وتسهيل التواصل بين أصحاب الأعمال وتبادل الخبرات وتوفير المنصات الداعمة للمشاريع المشتركة، خصوصًا في الأسواق الواعدة داخل الوطن العربي وتركيا".

من جانبه أوضح أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي أننا نعيش اليوم في عصر ما بعد العولمة التقليدية، حيث لم تعد الكفاءة في خفض التكاليف والإنتاج الكثيف كافية. بل باتت القدرة على بناء سلاسل قيمة إقليمية متكاملة، والابتكار في نماذج الأعمال، والربط بين الاقتصاد الحقيقي والرقمي، هي المفاتيح الأساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية.

ونوه إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية – التركية تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون نموذجًا ناجحًا للشراكة الإقليمية الفاعلة، ومع ذلك، فإن الأرقام الحالية – وإن كانت مشجعة – لا تعبّر عن الإمكانات الحقيقية الكامنة في هذه العلاقة. فنحن نملك، كمجموعة، سوقًا ضخمة، وموقعًا استراتيجيًا، ورأسمال بشريًا مبدعًا، وموارد طبيعية غنية. ولكن ما نحتاجه هو إرادة تكاملية تتجاوز حدود التبادل التجاري إلى مستوى الشراكة الإنتاجية.

ودعا إلى "اعادة صياغة الشراكة العربية التركية على أسس جديدة، عبر تعزيز التكامل الصناعي من خلال إنشاء مناطق صناعية ولوجستية مشتركة تُنتج للسوقين العربي والأوروبي معًا، وتندمج في سلاسل التوريد العالمية. بالإضافة إلى إطلاق مبادرات في الاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الدائري، فضلا عن تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا الزراعية (AgriTech) والأمن الغذائي. وكذلك عبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وخصوصًا بين الشباب، باعتبارها محركات أساسية للنمو وخلق الوظائف".

ولفت الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "إنشاء نظام اقتصادي إقليمي متماسك وذكي بين الدول العربية وتركيا، ليس خياراً، بل ضرورة استراتيجية. لذلك يجب علينا أن ننتقل من مرحلة التبادل التجاري إلى مرحلة التخطيط والإنتاج المشترك، وبناء نماذج استثمار جديدة تقوم على المخاطر والعوائد المشتركة".

ودعا إلى إنشاء غرفة عربية – تركية مشتركة، تحوّل الأفكار إلى برامج تنفيذية، وتضع خارطة طريق واضحة للتعاون خلال السنوات الخمس المقبلة.

أما رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت هيسارجي أوغلو، فشدد في كلمته على أن "العالم يمر بفترة صعبة حيث يتباطأ النمو في الاقتصاد العالمي وحجم التجارة العالمية نتيجة الحرب التجارية، كما تتزايد المخاطر الجيوسياسية والصراعات، لذا نحتاج إلى تعاون دولي قوي وتضامن. وكشعوب قديمة وعريقة في هذه المنطقة، يجب أن نتحرك معًا لان قوتنا تكمن في وحدتنا لا في تفرقنا وانقسامنا".

ولفت إلى أنه "يجب علينا تعزيز القطاع الخاص في بلداننا عبر تضافر الجهود. ففي عصرنا، تأتي قوة الدول بشكل أساسي من قطاعاتها الخاصة. وقوة وديناميكية اقتصاد تركيا تعتمد أيضًا على القطاع الخاص. وبفضل ذلك، أصبحنا دولة ريادية في الإنتاج الصناعي وصادرات المنتجات الصناعية بين إيطاليا والصين. كما أننا نصدّر 60 في المئة من منتجاتنا إلى الأسواق الغنية والمتقدمة في أوروبا".

وأوضح أن علاقاتنا التجارية تطورت مع الدول العربية في السنوات الأخيرة. حيث كانت صادرات تركيا إلى الدول العربية 5 مليارات دولار فقط قبل 20 عامًا. وكانت تمثل 10 في المئة من صادرات تركيا. وفي عام 2023، تجاوزت 45 مليار دولار ووصلت إلى 20 في المئة من إجمالي صادرات تركيا السنوية.

وعقدت خلال الاجتماع طاولة مستديرة بعنوان "فرص الشراكة والاستثمار بين الدول العربية وتركيا'، تحدث خلالها رؤساء وأعضاء الوفود العربية من كل من الأردن، الامارات، تونس، سورية، سلطنة عمان، العراق (ممثلا بسعادة سفير العراق)، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا. وجرى التأكيد على أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع تركيا وعلى ضرورة إنشاء شراكات استثمارية مجدية لكلا الطرفين في ظل وجود فرص استثمارية خصوصا في الدول التي لديها مشاريع لإعادة الإعمار.

وتحدث رئيس غرفة تجارة إزمير عن القطاعات الإنتاجية المتوفرة في المدينة والتسهيلات التي أجرتها الحكومة التركية لجذب الاستثمارات. كما تحدث رؤساء الغرف التركية مؤكدين على أهمية الترابط الاقتصادي واللوجستي بين العالم العربي وتركيا مما يعزز العلاقات وارفعها إلى مستوى الشراكة المستدامة لخير الجميع.

التوصيات

وفي ختام الاجتماعات التي شهدت مناقشات هامة، تحدّث رئيس اتحاد الغرف العربية الأستاذ سمير ماجول، وألقى التوصيات الصادرة عن المجتمعين والتي تشكّل خارطة طريق لتعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدان العربية وتركيا، وفي ما يلي أهم التوصيات الصادرة عن الاجتماع:

– العمل على إنشاء غرفة تجارية عربية – تركية على غرار الغرف العربية الاجنبية المشتركة المنتشرة في أوروبا وامريكا والبرازيل والأرجنتين، بحيث يكون لها كيان مستقل تعمل على تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية التركية.

– إنشاء منصة (محتوى) استثمار مشتركة بين الدول العربية وتركيا، تشمل مشاريع في مجالات الذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الضخمة (Big Data) وتكنولوجيا التصنيع والتحول الرقمي. مما يدعم التحول الرقمي للتجارة العربية التركية وتسهيل تبادل المعلومات وربط الأنظمة الجمركية.

– إقامة شراكات استراتيجية بين القطاعين الخاص العربي والتركي في مجال دعم مشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، خاصة في مجال المدن الصناعية الذكية.

– العمل على إنشاء بورصة سلعية عربية – تركية تصدّر الأوراق والسندات ويعاد تداولها في السوق الثانوي ويمكن مشاركة مؤسسات التمويل العربية والإسلامية ويتاح المجال لصغار ومتوسطي المنتجين الانضمام اليها.

– إنشاء منصة تعليمية رقمية عربية تركية، وربط الجامعات ومراكز البحث العلمي والتعليم والتدريب بحاجات سوق العمل.

– توجيه الاستثمارات المشتركة نحو قطاعات الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومكونات الطاقة المتجددة.

–تعزيز الربط بين الموانئ والمنصات اللوجستية لتسهيل التجارة العابرة وانسياب البضائع وتعزيز

التكامل في سلاسل الإمداد من خلال بوابات جمركية ذكية.

–يرحب المجتمعون بدعوة رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية للسادة المشاركين لحضور مؤتمر ينظمه في شهر فبراير 2026 بعنوان "ما هو المسار التالي للقطاع الخاص: من وجهة نظر الغرف".

ونظم اتحاد الغرف التركية في اليوم الثاني زيارات إلى عدد من المصانع وإلى المنطقة الحرة في مدينة إزمير (بحر إيجة)، اطلع خلالها المشاركون على خطوط الإنتاج وآليات العمل المتبعة، كما بحثوا فرص التعاون الصناعي والاستثماري بين الجانبين.

اتحاد الغرف العربية يشارك في المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة 2025

شارك اتحاد الغرف العربية، في المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة 2025، الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر، ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، ومنظمة باثفايندر من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة في جامعة نيويورك، ومؤسسة فريدريش إيبرت، ومعهد التنمية الخارجية، ومختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، ومشروع "الحماية الاجتماعية للنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

شهد افتتاح المنتدى حضور عدد من الوزراء والمسؤولين العرب، وأكد الوزير الأول الجزائري محمد النذير العرباوي أهمية المنتدى في دعم الفئات الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية. واستعرض الإصلاحات الاجتماعية التي تبنتها الجزائر بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون، والتي شملت:

تعزيز الطابع الاجتماعي للدولة: من خلال ضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحسين جودة الخدمات، وتوفير السكن والخدمات الأساسية للفئات الضعيفة.

توسيع الحماية الاجتماعية: لتشمل جميع المواطنين دون استثناء، عبر برامج مثل منحة البطالة، دعم الأمومة، وتمكين الأسر المنتجة اقتصاديًا.

تعزيز التضامن الاجتماعي: كوسيلة لتقليص الفوارق، من خلال تمويل الصناديق الاجتماعية من قبل الفئات القادرة.

التحول الرقمي: عبر استراتيجية وطنية تسهل الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية وتعزز العدالة الاجتماعية.

ودعا الوزير الأول إلى تكثيف الحوار حول المساواة، مؤكدًا التزام الجزائر بحقوق الإنسان واستعدادها لتقاسم تجربتها في دعم التنمية، خاصة في دول الجنوب. كما ندد بالعدوان على الشعب الفلسطيني، داعيًا إلى إنهاء الانتهاكات وتمكينه من حقوقه.

رولا دشتي

بدورها شدّدت الأمينة التنفيذية لـ «الإسكوا» رولا دشتي على أن ما نحتاج إليه اليوم هو عقد اجتماعي جديد، يكون حقًا للجميع، لا امتيازاً لفئة قليلة، عقد يرتكز على الحقوق، ويستند إلى البيانات، ويتّسم بالاستدامة. وأكدت أن المطلوب هو اتخاذ قرارات مالية تدعم نظم الحماية الاجتماعية، لا لمجرد الحدّ من الفقر، بل لحماية جميع فئات المجتمع من مختلف المخاطر. وأعربت عن استعداد الإسكوا لدعم مسار التغيير عبر أدوات السياسات، والنماذج التمويلية، والتحليلات التشريعية، والنُظم المتكاملة. وشددت على أن الحماية الاجتماعية ليست ترفًا، بل ضرورة اقتصادية، واستثماراً سياسيًا في الثقة، والتماسك، والاستقرار المجتمعي على المدى البعيد.

محاضرة حول عدم المساواة

تلت الجلسة الافتتاحية جلسة Talk TED خاصة حول عدم المساواة، قدّم خلالها المؤثران وصانعا المحتوى محمد الكندري وعمر الثويني مداخلة تعريفية بالمنتدى وأهدافه، وسلّطا الضوء على أهمية معالجة قضايا عدم المساواة في المنطقة العربية.

الجلسة الأولى : كيف رسم عام 2024 ملامح عدم المساواة؟

تمحورت الجلسة الأولى، التي أدارتها الإعلامية خديجة بن قنة، حول ملامح عدم المساواة في عام 2024، وشارك فيها نخبة من الخبراء من خلفيات دولية وعربية، وهم:

- جوناثان ليب، المدير التنفيذي لمركز النمو الدولي
- ماركوس لوفه، الباحث في المعهد الألماني للتنمية والاستدامة، ضمن برنامج "تحول الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية"
- جواد العناني، الخبير الاقتصادي ونائب رئيس الوزراء الأسبق للشؤون التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية

وقد أثرت المداخلات النقاش حول أوجه التفاوت في الفرص والموارد داخل المجتمعات، والحلول المقترحة لتجاوزها، في ظل التحديات المتزايدة التي تعرفها المنطقة العربية والعالم.

الجلسة الثانية: توفير الحماية الاجتماعية للقطاع غير النظامي

أما الجلسة الثانية، التي أدارتها الأكاديمية في الجامعة الأمريكية هانية شلقامي، فقد تمحورت حول توفير الحماية الاجتماعية للقطاع غير النظامي، وشارك فيها:

- وفاء بني مصطفى – وزيرة التنمية الإجتماعية، الأردن
- حنين السيد – وزيرة الشؤون الإجتماعية، لبنان
- عصام الأحمر – وزير الشؤون الإجتماعية، تونس
- نضال بن شيخ خبير دولي في الحماية الاجتماعية والاقتصاد غير الرسمي

وأكد المتحدثون في هذه الجلسة على ضرورة تطوير سياسات مرنة وعادلة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع غير النظامي، مع العمل على توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل العمالة غير الرسمية والعاملين لحسابهم الخاص. كما شددوا على أهمية تعزيز الشمول المالي وتسهيل الإجراءات القانونية لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، بما يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات. وأجمعت المداخلات على أن توفير الحماية الاجتماعية للقطاع غير النظامي هو ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق، ودعامة مهمة للنمو المستدام في الدول العربية.

واستعرضت الوزيرة الأردنية أبرز المبادرات التي أطلقتها المملكة لتوسيع قاعدة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج دعم العمالة غير المنظمة، وتوسيع قاعدة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي. وأشارت إلى أهمية التدرج في دمج هذا القطاع عبر الحوافز القانونية والضريبية، مع تعزيز الوعي بأهمية التسجيل الرسمي.

وأكدت الوزيرة اللبنانية على التحديات المتزايدة التي يواجهها لبنان في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مشيرة إلى أن نسبة كبيرة من اليد العاملة تنشط في القطاع غير النظامي. واستعرضت الخطط الحكومية لتعزيز الشمول الاجتماعي، من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل الفئات غير المسجلة في الضمان الرسمي. وعرض الوزير التونسي

تجربة بلاده في إدماج العاملين في القطاع غير النظامي، من خلال مبادرات التشجيع على التسجيل الطوعي في الصناديق الاجتماعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، إلى جانب برامج الدعم الموجهة للمرأة الريفية والعاملين في الاقتصاد التضامني والاجتماعي، باعتبارهم من الفئات الأكثر هشاشة.

مقابلة شخصية

وفي جلسة خاصة بعنوان «مقابلة شخصية»، شدّدت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، صورية مولوجي، على أن الجزائر تولي أهمية كبيرة للحماية الاجتماعية والمساواة، انطلاقًا من الطابع الاجتماعي للدولة المكرّس في الدستور والمترابط مع أهداف التنمية المستدامة.

وأبرزت الوزيرة أن الجزائر وفّرت خدمات مجانية في التعليم والعلاج، وسعت إلى تأمين السكن اللائق، ودعمت المواد الأساسية للحفاظ على القدرة الشرائية. كما أشارت إلى أن تنويع الاقتصاد ساهم في خلق أكثر من 400 ألف منصب شغل، وأن أكثر من 33 مليون شخص يستفيدون من منظومة الحماية الاجتماعية، في حين يتجاوز الإنفاق الاجتماعي 22% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت أن منحة البطالة تجسّد اهتمام الدولة بالشباب وتعزز الاستقرار الاجتماعي، في حين أن تمديد عطلة الأمومة إلى خمسة أشهر يمثل خطوة مهمة في دعم المرأة العاملة. كما أشارت إلى استفادة أكثر من 26 ألف امرأة من برامج تمكين اقتصادي عبر القروض المصغرة، خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب جهود لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

الجلسة الثالثة : ما يقوله الخبراء

بينما تمحورت الجلسة الثالثة التي أدارتها الإعلامية ميسون عزام، حول «ما يقوله الخبراء»، وشارك فيها كل من:

- عطية واريس: خبيرة مستقلة للأمم المتحدة معنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، واستاذة قانون وسياسات المالية العامة في جامعة نيروبي
- هانية شلقامي: أكاديمية في الجامعة الأمركية في القاهرة ومستشارة لوزير المالية المصري لشؤون السياسات الاجتماعية
- ريكاردو فوينتيس – نييفا: كبير الإقتصاديين في تحالف داتا – بوب، والمنسق العلمي للوكالة الفرنسية للتنمية في المكسيك
- فايزة شاهين: استاذة في كلية لندن للإقتصاد
- فيفي الاتاس: مستشارة أولى لمجموعة العمل المعنية بالسياسة في الفريق الوطني لتسريع الحد من الفقر في اندونيسيا، وكبيرة الخبراء الاقتصاديين السابقة في فريق البنك الدولي في اندونيسيا

وقد طرحت الجلسة تحليلات معمّقة حول فعالية السياسات الاجتماعية، وانعكاسات المديونية على حقوق الإنسان، وأهمية تبنّي نظم ضريبية عادلة، إلى جانب دور البيانات الشاملة في دعم اتخاذ القرار، مع إجماع المشاركين على أهمية تعزيز التعاون الدولي لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

الجلسة الرابعة: الحماية الاجتماعية سبيلاً إلى الحد من عدم المساواة

الجلسة الرابعة التي أدارها السيد أحمد السيد – المدير التنفيذي لمكتب PAL-J في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتمحورت حول الحماية الاجتماعية سبيلاً إلى الحد من عدم المساواة وشارك فيها:

- عبدالله سعيد جيدي: نائب وزير شؤون المرأة ورفاه الأسرة والشؤون الإجتماعية، جيبوتي
- لينا مارلين: المديرة التنفيذية لمكتب PAL-J في جنوب شرق اسيا
- أمل عمار: رئيسة المجلس القومي للمرأة، مصر

وأبرزت الجلسة أهمية تصميم سياسات اجتماعية مبنية على الأدلة والنتائج، بما يضمن العدالة والاستدامة، وأكد المشاركون على ضرورة تكامل الأدوار بين الحكومات والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني في تطوير وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية كمدخل رئيسي لمكافحة عدم المساواة.

الجلسة الخامسة : الحماية الإجتماعية في ظل الحرب والإحتلال والنزاع

الجلسة الخامسة، التي أدارتها الإعلامية لارا طمش، تمحورت حول الحماية الإجتماعية في ظل الحرب والإحتلال والنزاع وشارك فيها:

- سماح حمد: وزيرة التنمية الإجتماعية ، دولة فلسطين
- طارق النابلسي: وزير مفوض ومدير إدارة التنمية والسياسات الإجتماعية، جامعة الدول العربية
- ناجي الشريف: المستشار النقابي بالإتحاد العام لنقابات عمال ليبيا

وسلّطت الجلسة الضوء على الحاجة الملحّة إلى تطوير آليات حماية اجتماعية طارئة ومرنة تراعي واقع الدول التي تعيش تحت الاحتلال أو في حالات النزاع، مع التأكيد على أهمية التنسيق الإقليمي والدولي لضمان وصول المساعدات والدعم للفئات المتضررة وتعزيز صمود المجتمعات.

الجلسة السادسة: هل يمكن للتنمية الإقتصادية أن تعود بالمنفعة على الجميع؟

الجلسة السادسة، التي أدارتها منى عطية – مديرة معهد دراسة الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، تمحورت حول التنمية الاقتصادية وماهية منفعتها على الجميع وشارك فيها:

- ليسا ماسهود علمية: عضو البرلمان في الفلبين ونائبة المتحدث
- مازن الزامل: وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية للضمان الإجتماعي والتمكين، المملكة العربية السعودية
- نجاة دخيل: المدير العام للتضامن والتنمية الإجتماعية ، تونس

وخلصت الجلسة إلى أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون عادلة ومستدامة ما لم ترافقها سياسات شاملة تستهدف الفئات الضعيفة والهشة، مع التأكيد على أهمية التخطيط القائم على الأدلة، وتكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية

يستفيد منها الجميع دون استثناء.

الجلسة السابعة: تمويل الحماية الإجتماعية الشاملة

الجلسة السابعة التي أدارها السيد خضر فقيه – مدير الدراسات القانونية في الجامعة اللبنانية الأمريكية، تمحورت حول تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة وشارك فيها:

- ليلى بنت أحمد النجار: وزيرة التنمية الإجتماعية ، عمان
- وفاء الكيلاني: وزيرة الشؤون الإجتماعية، ليبيا
- هند قبّوات: وزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل، الجمهورية العربية السورية

أبرزت الجلسة أهمية التخطيط المالي طويل الأمد، والحوكمة الرشيدة، وتوسيع القاعدة الضريبية بعدالة كعناصر أساسية لضمان تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة. كما دعت إلى تعزيز التضامن الإقليمي والدولي لضمان استدامة هذه السياسات، خاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات والأزمات.

الجلسة الثامنة :تكامل الميزانيات مقابل الحماية الإجتماعية الشاملة: من المستفيد ؟

الجلسة الثامنة التي أدارها الدكتور علي عوضة – مدير ادارات الأبحاث– إتحاد المصارف العربية وتمحورت حول تكامل الميزانيات مقابل الحماية الاجتماعية الشاملة وشارك فيها:

- أمل هنيدر: خبير إقتصادي ، البنك الدولي ، مكتب الجزائر
- عبير امنينة: ناشطة في حقوق المرأة
- ريما ترك : ممثلة مقيمة، مكتب صندوق النقد الدولي في جزر القمر

خلصت الجلسة إلى أن التكامل بين السياسات المالية والاجتماعية ضرورة لا يمكن تجاوزها لضمان تنمية عادلة وشاملة، وأن تخصيص الميزانيات بكفاءة وإنصاف هو أساس لتقليص الفجوات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

الجلسة التاسعة: حلول مبتكرة للحماية الاجتماعية

الجلسة التاسعة التي أدارها عنود المري – مدير مكتب التخطيط والتطوير، مركز تمكين ورعاية كبار السن «إحسان»، قطر وتمحورت حول حلول مبتكرة للحماية الإجتماعية وشارك فيها:

- يوسف محمد عدن: وزير العمل والشؤون الإجتماعية ، الصومال
- لوعيل محمد: مدير الحوكمة الرقمية وتنسيق رقمنة القطاع العام ، الجزائر
- رشا صلاح الدين هديب : باحثة مستقلة، فلسطين

وسلّطت الجلسة الضوء على أهمية التحول الرقمي والابتكار المجتمعي في تطوير أنظمة حماية اجتماعية أكثر فاعلية وشمولية، وأكدت على أن التكنولوجيا ليست بديلاً عن السياسات، بل أداة لتعزيز كفاءتها وتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أسرع وأكثر استدامة.

الجلسة العاشرة: شراكات عالمية من أجل حماية إجتماعية أكثر فعالية

اختُتمت فعاليات المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة بجلسة عاشرة متميزة تحت عنوان «شراكات عالمية من أجل حماية اجتماعية أكثر فعالية"، أدارتها الإعلامية ميسون عزام، وركزت على أهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.

وشارك في الجلسة:

- ويلينغتون دياس – وزير التنمية والمساعدة الاجتماعية والأسرة ومكافحة الجوع في **البرازيل**، عرض تجربة بلاده الرائدة في مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة من خلال برامج

مثل «بولسا فاميليا»، مؤكدًا على أهمية الإرادة السياسية والشراكات الدولية في إنجاح السياسات الاجتماعية.

- هانس بيتر لانكس – المدير التنفيذي المشارك ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة GLOBAL ODI، وشدد على أن التعاون بين مراكز البحث والحكومات هو مفتاح تحسين فعالية السياسات الاجتماعية، ودعا إلى تعزيز استخدام البيانات والأدلة العلمية في صياغة وتنفيذ البرامج الاجتماعية على مستوى العالم.

- عبد العزيز علي النعمة–سفير دولة قطر لدى الجزائر، الذي أكّد على التزام قطر بدعم جهود الحماية الاجتماعية إقليميًا ودوليًا، وأشار إلى أن الشراكات الاستراتيجية بين الدول والمنظمات الدولية تمثل ركيزة لتعزيز التنمية الشاملة والارتقاء بجودة الحياة، لا سيما في المجتمعات الهشة.

أبرزت الجلسة أن الشراكات العالمية ليست خياراً، بل ضرورة لتوفير حماية اجتماعية فعالة، عادلة، وقادرة على الصمود أمام التحديات، مع التأكيد على أهمية التضامن الدولي ونقل المعرفة والخبرات لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافًا.

التوصيات

دعا المشاركون في المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة، المنعقد تحت شعار «حوار وحلول»، إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية المنظمة كبديل مستدام عن الدعم الإنساني التقليدي، خاصة في السياقات المتأثرة بالنزاعات والكوارث. وشددوا على أهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول العربية ومع دول العالم، لتطوير أنظمة تستجيب للسياقات المحلية وتُعزز العدالة الاجتماعية.

وأكد المشاركون أن إعادة توزيع الدخل وتوفير شبكات الأمان تمثل أدوات فعالة لمكافحة الفقر وتحقيق تنمية شاملة، داعين إلى مشاركة جماعية فعالة من كافة الأطراف، بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

كما أُوصي صانعو السياسات بإعطاء الأولوية لخلق فرص عمل لائقة بدلاً من الاعتماد على المساعدات، وبضرورة اعتماد أطر دقيقة لقياس أثر السياسات الاقتصادية على الفقر والإدماج الاجتماعي.

وفيما يخص التمويل، شدد المشاركون على أهمية تنويع مصادر تمويل الحماية الاجتماعية من خلال حلول مبتكرة، كالتمويل المجتمعي والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التأكيد على **ضرورة** تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال أنظمة ضريبية عادلة وإنفاق عام يعكس مبادئ الإنصاف.

كما تم التأكيد على ضرورة مواءمة السياسات الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية عبر تعاون وثيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية والتخطيط والاقتصاد، **و**إشراك جميع المعنيين من منظمات المجتمع المدني والنقابات والمؤسسات المالية في صياغة الإصلاحات لضمان فعاليتها وشمولها للفئات الأكثر هشاشة.

ولسد فجوات التغطية وتعزيز مرونة العمال في القطاع غير الرسمي، شددت التوصيات على استثمار الحلول التكنولوجية لتحسين كفاءة الخدمات وتسهيل الوصول إليها، وأوصت باعتماد تصاميم مرنة ومبتكرة لأنظمة الحماية الاجتماعية.

وأخيراً، دعا المجتمعون التوصيات إلى تعزيز الشراكات المحلية والدولية لتبادل المعرفة وتجاوز التحديات التمويلية والتنفيذية، بما يضمن وصول الحماية الاجتماعية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

مستقبل العمل في عالم رقمي قائم على الذكاء الاصطناعي

كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل المسارات المهنية والمهارات وأماكن العمل؟

إعداد: مروان حلواني – اتحاد الغرف العربية

انتقل الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، من هامش الفضول التكنولوجي إلى مركز التحول العالمي، ومن روبوتات الدردشة وبرامج التشغيل الآلي، إلى الفنون المُولّدة بالذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية في مجال الأعمال. وأمام هذا الواقع يشهد الاقتصاد الرقمي تحولًا سريعًا، ومعه مستقبل العمل، حيث دخلنا عالمًا تستطيع فيه الآلات الذكية أداء ليس فقط الأعمال الروتينية، بل أيضًا مهامًا إبداعية وتحليلية كانت تُعتبر في السابق حكراً على البشر.

ولا شكّ أنّ الآثار المترتبة على ذلك عميقة، حيث يواجه العاملون في كل قطاع تقريبًا – سواءً كان قطاعًا مؤسسيًا أو إبداعيًا أو صناعيًا أو خدماتيًا – واقعًا جديدًا لا تدعم فيه الآلات عملهم فحسب، بل تنافسهم أحيانًا. حيث أنّه في هذا العصر الجديد من الاقتصادات الرقمية والمدن الذكية، لن يعتمد البقاء والنجاح على الاستعانة بالذكاء الاصطناعي فحسب، بل على تطوير السمات والمهارات البشرية التي لا تستطيع الآلات تقليدها.

وسوف نستكشف في هذا المقال كيف تعمل الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل سوق العمل العالمي، وأنواع المهن المتأثرة، والمهارات المطلوبة، وكيف يمكن للأفراد والمجتمعات التكيف مع ذلك؟

الذكاء الاصطناعي لم يعد المستقبل، بل هو الحاضر

أصبح الذكاء الاصطناعي جزءٌ لا يتجزأ من حياتنا اليومية، فبات يُنظّم منشوراتنا على مواقع التواصل الاجتماعي، ويُشغّل المساعدين الرقميين مثل سيري وأليكسا، ويكتب رسائل البريد الإلكتروني مع ميزة الإكمال التلقائي، ويُنشئ الموسيقى، ويصمم الشعارات، ويصنع الصور من خلال النماذج توليدية مثل E·DALL وMidjourney.

وفي مجال الأعمال، أصبح الذكاء الاصطناعي يؤدي خدمة العملاء اوتوماتيكيا، ويكشف الاحتيال، ويدير سلاسل الإمداد، ويحسّن استراتيجيات الإعلان.

وفي هذا الإطار يكشف تقرير معهد ماكينزي العالمي لعام 2023، عن أنّ تقنيات الذكاء الاصطناعي الأوتوماتيكية يُمكن أن تُضيف ما يصل إلى 4.4 تريليون دولار سنويًا إلى الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا النمو يُصاحبه أيضًا فقدان للوظائف، حيث يُقدّر التقرير نفسه أنه يُمكن أن تصبح ما بين 400 و 800 مليون وظيفة عالميًا أوتوماتيكية بحلول عام 2030. لكن هذا لا يعني أن الروبوتات سوف تحل مكان الانسان، لكنّ العديد من المهام – وخاصةً المتكررة أو المعتمدة على البيانات – ستتولى الآلات تنفيذها بكفاءة أكبر، مما سوف يُحدث تحولاً كبيراً في دور العمّال البشر.

التحول في الطلب على الوظائف

تقليديًا، كان التشغيل الآلي يستهدف العمل اليدوي والمتكرر –مثل خطوط التجميع وإدخال البيانات– لكن مع تقدم تعلّم الآلة ونماذج اللغات الكبيرة (LLMs) مثل ChatGPT، فإنّ العديد من المهن المكتبية باتت مهددة أو أصابها تحولات جذرية، ومن بين هذه المهن المكتبية على سبيل المثال لا الحصر:

- **البحث القانوني:** تستطيع أدوات الذكاء الاصطناعي مسح آلاف الوثائق القانونية في ثوانٍ، مما يقلل بشكل كبير من الحاجة إلى مساعدين قانونيين مبتدئين في مكاتب المحاماة.

- **المحاسبة:** تستطيع منصات الذكاء الاصطناعي السحابية تصنيف النفقات، وإعداد التقارير، وحتى تحديد الأخطاء بكفاءة أكبر من البشر.

- **الصحافة:** يستطيع الذكاء الاصطناعي كتابة ملخصات إخبارية بسيطة، أو ملخصات رياضية، أو تقارير مالية بدقة مذهلة.

- **التصميم الجرافيكي والتسويق:** تستخدم الشركات الناشئة والشركات الكبرى الصور ونصوص الإعلانات المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي لتقليل تكاليف الإبداع.

من ناحية أخرى، ظهرت أدوارا جديدة كليًا، فمهندسو الأوامر، وخبراء أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومصنّفو البيانات، ومدربو الخوارزميات لم تكن لهم أي وظائف معروفة قبل عشر سنوات. ويتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير له بعنوان «مستقبل الوظائف»، ظهور 97 مليون دور جديد أكثر تكيّفًا مع التقسيم الجديد للعمل بين البشر، والآلات، والخوارزميات.

مهارات لا يستطيع الذكاء الاصطناعي (حتى الآن) محاكاتها

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يزداد تطوراً في تقليد الذكاء البشري، إلا أنه لا يزال يواجه صعوبة في التعامل مع العاطفة، والأخلاقيات، والسياق. من هنا فإنّ الوظائف التي سوف تكون الأقل عرضة للخطر، فهي تلك التي تتطلب قدراً عالياً من الذكاء الاجتماعي، وحل المشكلات بشكل إبداعي، والقيادة، والفهم العاطفي.

المهارات الأساسية التي تركز على الإنسان في المستقبل:

1. **الذكاء العاطفي (EQ):** لا تزال المهارات مثل التعاطف، والوعي الذاتي، والقدرة على التعامل مع الآخرين أساسية في وظائف مثل الرعاية الصحية، والإدارة، والتعليم، والتفاوض.

2. **التفكير النقدي:** إن القدرة على تقييم البيانات بطرق دقيقة تبقى سمةً بشريةً فريدة، فعلى الرغم من أنّ الذكاء الاصطناعي يستطيع تقديم الاجابات، لكنه لا يستطيع دائمًا طرح الأسئلة الصحيحة.

3. **القدرة على التكيف والتعلم مدى الحياة:** مع التغير التكنولوجي السريع، أصبح التعلم المستمر أكثر أهمية من إتقان مجموعة ثابتة من المهارات.

4. **الإبداع:** على الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على إنتاج المحتوى، إلا أنه غالبًا ما يفتقر إلى الوعي الثقافي، حيث لا يزال البشر يتصدرون المشهد خصوصا في ما يتعلق بالابتكار وسرد القصص.

5. **الحكم الأخلاقي:** في مجالات مثل القانون والرعاية الصحية والسياسة العامة، لا يمكن الاستعانة بمصادر خارجية للتفكير الأخلاقي من خلال الآلات دون التعرض لمخاطر جسيمة. فوفقًا لتقرير LinkedIn حول «مستقبل المهارات لعام 2024»، فإن المهارات الأكثر طلبًا تشمل الإبداع والتواصل والمرونة والمعرفة الرقمية وليس فقط البرمجة أو الهندسة.

التكيف مع المدن الذكية والاقتصاد الرقمي

في الوقت الذي تقوم أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية بإعادة تشكيل طريقة عملنا، فإنها تغيّر أيضًا أماكن عملنا. وهنا تظهر المدينة الذكية كمساحة حضرية مترابطة تعتمد على البيانات، وإنترنت الأشياء (IoT)، والتحليلات الفورية لتحسين كل شيء من تدفق حركة المرور إلى استهلاك الطاقة.

وفي مثل هذه المدن، يصبح العمل أكثر تنقلاً ولامركزيةً ورقمنةً، حيث تزدهر مساحات العمل المشترك، والوظائف عن بُعد، ومنصات العمل الحر.

وبينما يستفيد الأفراد في المدن الذكية من الوصول الفوري إلى الخدمات والفرص، فإنهم يحتاجون أيضًا إلى التعامل مع بيئات رقمية أكثر تعقيدًا ومخاوف تتعلق بخصوصية البيانات.

وفي ما يلي بعض الاتجاهات التي تشكل مكانا للعمل في المستقبل:

- **العمل عن بُعد والعمل الهجين:** شكّل وباء كوفيد-19 دافعًا قويًا لهذا الاتجاه، وأصبح الآن جزءًا أساسيًا من ثقافة العمل. من هنا فإنّ أدوات مثل Zoom وSlack، بالإضافة إلى مديري المشاريع المعتمدين على الذكاء الاصطناعي مثل Asana و Notion AI، تجعل من الممكن للفرق أن تعمل بفعالية من أي مكان.

- **الترحال الرقمي:** منصات العمل الحر المدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل Upwork وFiverr تتيح للمحترفين المهرة العمل مع عملاء حول العالم بسهولة تامة.

- **أتمتة الخدمات الحضرية:** أصبحت وسائل النقل العام الذكية، وأنظمة المرور التي يتحكم بها الذكاء الاصطناعي، وحتى خدمات التنظيف الروبوتية، من المعايير المقياسية والأمور الرائجة في مدن مثل سنغافورة، وسول (كوريا الجنوبية)، ودبي (الامارات العربية المتحدة).

من هنا فإنّ التحدي الأكبر يكمن في توفير فرص متساوية للجميع، إذ ليس كل العاملين يمتلكون الموارد أو المهارات اللازمة للنجاح في اقتصاد متقدم تقنيًا. وبالتالي فإذا لم يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة، فقد تتسع الفجوة بين من يتكيفون مع الواقع الجديد وبين من يتخلفون.

التعليم وإعادة التأهيل: العقد الاجتماعي الجديد

للتحضير لمستقبل يقوده الذكاء الاصطناعي، سوف تشهد أنظمة التعليم حول العالم تحولاً جذريًا. والأمر لا يقتصر فقط على تعليم الطلاب البرمجة أو كيفية التعامل مع الآلات، بل يتعدى ذلك ليشمل تعليمهم كيفية التفكير. وهذا يعني التركيز على التعلم متعدد التخصصات، وحل المشكلات، والتواصل، والطلاقة الرقمية. ولأجل ذلك من المرجّح أن تتراجع نماذج الشهادات التقليدية لصالح الشهادات المصغرة، والاعتمادات عبر الإنترنت، والتوظيف المبني على المحافظ المهنية، ولقد بدأت الحكومات والشركات تأخذ هذا الأمر على محمل الجد:

- أطلق الاتحاد الأوروبي «خطط عمل التعليم الرقمي» التي تركز على محو الأمية في الذكاء الاصطناعي.
- تقدّم سنغافورة تدريبًا مدعومًا للمهنيين في منتصف حياتهم المهنية من خلال مبادرات "SkillsFuture".
- تستثمر شركات مثل IBM وGoogle في دورات وشهادات مجانية عبر الإنترنت لبناء قاعدة مواهب في مجال الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه الحكومات على صعيد تطوير المهارات، فإنّ الأمر لا يقع فقط على عاتق الحكومات أو المؤسسات التعليمية، بل تحتاج الشركات أيضًا إلى ضخ استثمارات كبيرة في برامج تدريب وإعادة تأهيل العاملين. ووفقًا لدراسة أجرتها PwC عام 2023، يرى 74 في المئة من المديرين التنفيذيين أنّ تطوير المهارات أمر ضروري لنجاح الأعمال، إلا أن 18 في المئة فقط يعتقدون أن مؤسساتهم مستعدة لذلك بشكل فعلي.

التحديات المقبلة: الأخلاق، وعدم المساواة، والصحة النفسية

يتضح مما تقدّم أنّ مستقبل العمل ليس ورديًا تمامًا، فمع استخدام الذكاء الاصطناعي، قد يواجه العمال ما يلي:

- **انعدام الأمن الوظيفي والقلق** نتيجة تقادم الأدوار الوظيفية بوتيرة أسرع من قدرة الناس على إعادة التدريب.
- **ظاهرة «رأسمالية المراقبة»** حيث يستخدم أصحاب العمل الذكاء الاصطناعي لتتبع الإنتاجية، مما يثير مخاوف تتعلق بالخصوصية.
- **ركود الأجور** لمن تتحوّل أدوارهم إلى سلع يُمكن استبدالها بالذكاء الاصطناعي بسهولة.
- **مشاكل الصحة النفسية** المرتبطة بالعبء الرقمي الزائد، وعزلة العمل عن بُعد، وعدم الاستقرار الوظيفي.

جراء ذلك كلّه سوف تهيمن الأسئلة الأخلاقية حول من المسؤول عن الخوارزميات المتحيّزة؟ وكيف نضمن عدم تعزيز أدوات الذكاء الاصطناعي للتمييز المنهجي؟ وكيف نُنظّم حقوق العمال في اقتصاد العمل الحر، حيث تتحكم منصات الذكاء الاصطناعي في الأجور وساعات العمل؟ الأمر الذي سوف يتطلّب إقرار قوانين صارمة لحماية حقوق العمال الرقمية، وهيئات رقابية للذكاء الاصطناعي، وسياسات شاملة تضع الناس – وليس الأرباح فقط – في قلب الابتكار.

الخلاصة: استشراف مستقبل الذكاء الاصطناعي

في الخلاصة فإنّ مستقبل العمل في عالم يقوده الذكاء الاصطناعي لن يُحدَّد بالتكنولوجيا وحدها، بل بالطريقة التي نختار بها استخدامها. فإذا تم توظيفها بحكمة، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحررنا من الأعمال الرتيبة، مما يُطلق العنان للإبداع، ويُسهم في بناء اقتصادات أكثر مرونة وشمولًا. أما إذا أُسيء استخدامها، فإنها قد تُعمّق الفجوة الاجتماعية، وتُفقد الناس مصادر رزقهم، وتُضعف التماسك المجتمعي.

والسؤال هنا لم يعد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيُغيّر عالم العمل، فهو بدأ بذلك بالفعل. لكنّ التحدي الحقيقي هو مدى استعدادنا نحن، ومجتمعاتنا، ومؤسساتنا لمواجهة هذا التغيير. وبالتالي فإنّ أفضل تأمين للمستقبل؟ أن نبقى فضوليين، متأقلمين، ومتطلعين للتعلّم. فبينما قد تتفوق الآلات علينا في مهام محددة، يبقى الإنسان وحده القادر على الشعور، والتخيّل، والتواصل، والقيادة.

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

أصول المركزي السعودي تسجل 437 مليار دولار

سجَّل إجمالي الأصول الاحتياطية لـ البنك المركزي السعودي (ساما»،1.64 تريليون ريال (437 مليار دولار) في نهاية أبريل (نيسان)، مقارنة مع1.66 تريليون ريال (442 مليار دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 1.2 في المئة على أساس سنوي.

وانخفضت الأصول الاحتياطية بمعدل 3.5 في المئة على أساس شهري، حيث كانت قد بلغت 1.7 تريليون ريال (453 مليار دولار) في مارس (آذار) الماضي. وتراجع وضع الاحتياطي لدى "صندوق النقد الدولي" بنسبة 5 في المئة، على أساس سنوي، إلى 12.6 مليار ريال (3.3 مليار دولار). وتشمل الأصول الاحتياطية السعودية، الاستثماراتِ في أوراق مالية في الخارج، والنقدَ الأجنبي،

والودائع في الخارج، والاحتياطي لدى "صندوق النقد الدولي"، وحقوق السحب الخاصة، والذهبَ النقدي.

سيدي ولد التاه يفوز برئاسة أكبر مؤسسة مالية للتنمية في أفريقيا

انتُخب وزير الاقتصاد الموريتاني السابق سيدي ولد التاه رئيسًا للبنك الأفريقي للتنمية (أكبر مؤسسة مقرضة في القارة)، خلفًا للنيجيري أكينوومي أديسينا الذي كان خضع إلى ست جولات تصويت. بينما احتاج ولد التاه للفوز بالمنصب المرموق إلى ثلاث جولات فقط، محققًا فوزا كاسحا بنسبة 76.18 في المئة من الأصوات.

وتنافس خمسة مرشحين من جنوب أفريقيا والسنغال وزامبيا وتشاد وموريتانيا على خلافة أديسينا، الذي سيتنحى في سبتمبر المقبل بعد أن قضى فترتين، مدة كل منهما خمس سنوات، وهو الحد الأقصى.

وفي حملته لقيادة البنك، تعهّد ولد التاه بتعزيز المؤسسات المالية

الإقليمية، وتأكيد الاستقلال المالي لأفريقيا في الأسواق العالمية، واستخدام النمو السكاني كمحرك للتنمية، وإقامة بنية تحتية مقاومة لتغير المناخ.

النقد الدولي: الجزائر تسجل تباطؤاً في النمو ومطالبة بإصلاحات عاجلة

كشف صندوق النقد الدولي عن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الجزائر إلى3.6 في المئة في عام 2024، مقارنة بـ4.1 في المئة عام 2023.

ووفق الصندوق تحوّل ميزان الحساب الجاري إلى العجز عام 2024 بسبب انخفاض إنتاج المحروقات وأسعار الغاز. بينما حافظت الاحتياطات الدولية على قوتها، حيث بلغت67.8 مليار دولار، وهو ما يغطي نحو 14 شهراً من الواردات. في حين سجل التضخم انخفاضاً حاداً من متوسط 9.3 تحول في عام 2023 إلى 4 تحول في عام 2024.

واتسع عجز الموازنة بشكل كبير عام 2024، ليصل إلى 13.9 تحول من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض إيرادات المحروقات وارتفاع الإنفاق على الأجور والاستثمار. ومن المتوقع أن يظل العجز مرتفعاً في العام 2025 الحالي.

الاقتصاد المغربي يسجّل أعلى نمو منذ 2021

سجل اقتصاد المغرب في الربع الأول من العام الجاري، أفضل أداء فصلي منذ الربع الأخير من عام 2021، بدعم من تحسن الأنشطة الزراعية والصناعية.

ووفق بيانات رسمية صادرة، عن المندوبية السامية للتخطيط، فقد نما الاقتصاد المغربي بنسبة 4.8 في المئة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، وذلك مقارنة مع 3 في المئة خلال الفترة نفسها من العام الماضي 2024. وجاء النمو مدفوعاً بتحسّن الأنشطة الزراعية والصناعية التي نمت 4.6 في المئة و4.5 في المئة.

وقدّرت المندوبية السامية للتخطيط، الناتج المحلي في الربع الأول

بنحو 329 مليار درهم (حوالي 36.4 مليار دولار). وبينت أنّ النمو كان مدعوماً بزيادة الطلب المحلي بنسبة 8 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، مقارنة مع 4 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

انخفاض مفاجئ في وظائف القطاع الخاص الأميركي

أظهر تقرير التوظيف الوطني، الصادر عن مؤسسة «إيه دي بي»، بالتعاون مع مختبر ستانفورد للاقتصاد الرقمي، انخفاضاً مفاجئاً في عدد وظائف القطاع الخاص الأميركي خلال يونيو (حزيران) الماضي.

وانخفض عدد الوظائف في القطاع الخاص بمقدار 33 ألف وظيفة، مقابل تعديل بالخفض لبيانات مايو (أيار) التي سجلت مكاسب بـ29 ألف وظيفة فقط، مقارنةً بتقدير سابق بلغ 37 ألفاً. وجاءت أرقام يونيو دون التوقعات، إذ رجّح استطلاعٌ أجرته "رويترز" أن يسجل القطاع الخاص نمواً بمقدار 95 ألف وظيفة.

وانخفضت عمليات تسريح العمال المعلنة في الولايات المتحدة

بنسبة 49 في المئة خلال يونيو، لتصل إلى 47999 وظيفة فقط.

الإمارات تتصدر عالمياً في التسوّق الالكتروني

تصدّرت الإمارات الأسواق العالمية في التسوق عبر الهاتف المحمول، وذلك وفقاً لدراسة "مؤشر التسوق الرقمي العالمي لعام 2025" التي أُعدّت بتكليف من شركة "فيزا" وتستند إلى نتائج استطلاع شمل 1679 مستهلكاً و329 تاجراً وتسلط الضوء على الدور المتنامي للأجهزة المحمولة في تشكيل سلوك المستهلكين.

واستخدم 67 في المئة من المستهلكين في دولة الإمارات هواتفهم في أحدث عملية شراء، وسجلت الامارات أعلى معدل للتسوق الإلكتروني باستخدام الأجهزة المحمولة، بنسبة 37 في المئة، متقدمة على سنغافورة (34.8%) والمملكة المتحدة (27.6%) والبرازيل (24.4%).

ويرغب 53 في المئة من المستهلكين في دولة الإمارات بالتسوق عبر قنوات متعددة (عبر المتاجر التقليدية والمنصات الرقمية ومختلف الأجهزة)، وهو ثاني أعلى معدل عالمي.

معدل البطالة في النمسا يرتفع إلى 6.8 في المئة

ارتفع معدل البطالة في النمسا بنسبة 0.6 في المئة ليصل إلى 6.8 في المئة خلال شهر يونيو الماضي، وذلك على أساس شهري، ليبلغ عدد الأفراد العاطلين والمسجلين في برامج التدريب، لدى مكاتب العمل على مستوى النمسا، 364,419 شخصاً.

وأظهرت أحدث بيانات رسمية، صدرت عن دائرة مكاتب العمل في النمسا، استمرار زيادة معدل البطالة في شهر يونيو، الذي شهد زيادة كبيرة في عدد العاطلين بلغت 9.3 في المئة تمثل نحو 24.500 شخص، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي 2024.

وسجلت العاصمة النمساوية فيينا أعلى معدل بطالة، على مستوى

جميع ولايات النمسا التسع بنسبة بلغت 11.4 في المئة. وتصدرت ولاية فيينا قائمة الولايات الأكثر بطالة، بفارق كبير عن ولاية بورغنلاند، التي جاءت في المركز الثاني بنسبة 6.1 في المئة.

أبل تطلق Apple Intelligence .. فهل يصبح الآيفون أذكى من ChatGPT؟

قررت شركة "أبل" دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل عميق في أنظمة تشغيلها، بعد الكشف في مؤتمرها السنوي للمطورين WWDC 2025، عن تقنيتها Apple Intelligence، التي تهدف إلى تقديم تجربة شخصية للغاية وذات صلة بالمستخدم، من خلال فهم السياق الخاص به ونشاطه اليومي.

ويعمل Apple Intelligence بشكل معاكس لنماذج اللغة الكبيرة العامة مثل ChatGPT، التي تركز على توليد النصوص والإجابة عن الأسئلة بناءً على مجموعة واسعة من البيانات، حيث يركز ابتكار أبل الجديد على تعزيز الوظائف الأساسية للأجهزة وجعلها

أكثر سهولة وفاعلية في الاستخدام اليومي، مع إعطاء الأولوية القصوى للخصوصية والأمان من خلال المعالجة على الجهاز.

تدفق السياحة الوافدة إلى تونس يظهر علامات نمو قوية خلال 2025

أظهرت بيانات صادرة عن ديوان السياحة، نمو عدد الزوار الأجانب بشكل لافت وذلك مقارنة بالعام السابق، مدفوعًا بحزمة من العوامل المحلية والدولية التي ساعدت على تحسين صورة الوجهة التونسية واستعادة ثقة الأسواق التقليدية والجديدة.

وزار تونس خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 4.3 مليون سائح، بزيادة قدرها 11 في المئة على أساس سنوي.

وبلغت الإيرادات السياحية بنهاية العام الماضي حوالي 7.5 مليار دينار (2.34 مليار دولار)، وسط توقعات بأن تنمو بنهاية العام الجاري. وتقدّر الحكومة أن يصل أعداد السياح الوافدين إلى 11 مليون سائح بحلول نهاية 2025، في وقت تهدف فيه إلى تجاوز العائدات 7.8 مليار دينار (2.6 مليار دولار).

البنك الدولي يخفّض توقعاته لنمو الشرق الأوسط

خفّض البنك الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.7 في المئة في عام 2025 من 3.4 في المئة في توقعات يناير (كانون الثاني) و3.7 في المئة في عام 2026 من 4.1 في المئة في توقعاته السابقة.

وخفض التقرير توقعاته لنمو دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.2 في المئة في عام 2025 من 3.3 في المئة، و4.5 في المئة في عام 2026 (من 4.6 في المئة) و4.8 في المئة في عام 2027.

أما في الدول المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.6 في المئة في عام 2025، و3.9 في المئة في عام 2026، و4.3 في المئة في عام 2027، ويعزى ذلك في الغالب إلى تعزيز

الاستهلاك الخاص مع تراجع التضخم، وانتعاش الإنتاج الزراعي، والاعتدال المفترض للتوترات الجيوسياسية.

صندوق النقد يحث سوريا على اتباع سياسات اقتصادية سليمة

كشف صندوق النقد الدولي عن أن السلطات السورية حريصة على استعادة النمو الاقتصادي وتعتزم اتباع سياسات اقتصادية سليمة. وناقشت بعثة صندوق النقد إلى سوريا اعتماد موازنةٍ لما تبقى من 2025 وتحديد الموارد المتاحة. كما ناقشت إعادة بناء الثقة في البنوك وإعادة الارتباط بالنظام المالي الدولي.

وبيّن الصندوق بعد اختتام بعثته زيارتها إلى سوريا برئاسة رون فان رودن، لتقييم الظروف الاقتصادية والمالية، أنّ سوريا تواجه تحديات هائلة بعد سنوات من الصراع الذي تسبب في معاناة إنسانية هائلة وقلّص اقتصادها إلى جزء ضئيل من حجمه السابق.

ونوّه الصندوق إلى أن السلطات السورية تحرص على استعادة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة الشعب، وتعتزم اتباع سياسات اقتصادية سليمة.

الاقتصاد العالمي يتجه نحو أضعف أداء له منذ عام 2008

خفّض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 2.3 في المئة في عام 2025، أي أقل بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة بالتقديرات السابقة في مطلع العام الحالي، ليصل إلى أبطأ وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، باستثناء فترات الركود؛ وذلك بسبب تصاعد التوترات التجارية وتفاقم حالة عدم اليقين السياسي.

وبحسب أحدث تقرير صادر عن البنك بعنوان "الآفاق الاقتصادية العالمية"، فقد أسفرت الاضطرابات عن خفض توقعات النمو في نحو 70 في المئة من اقتصادات العالم، بغض النظر عن مناطقها الجغرافية أو مستويات دخلها.

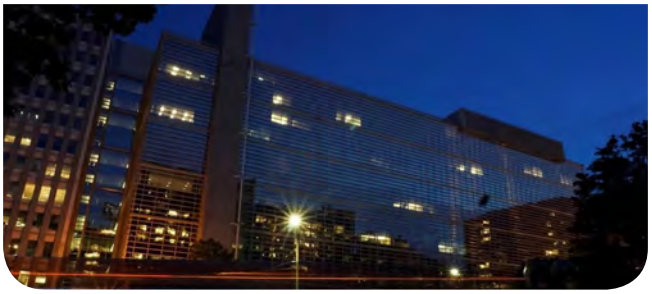

وعلى الرغم من أن خطر الركود العالمي ليس وشيكاً، فإنّ توقعات البنك تشير إلى أن متوسط نمو الاقتصاد العالمي خلال السنوات السبع الأولى من هذا العقد سيكون الأضعف منذ ستينات القرن الماضي.

أصول القطاع المصرفي القطري تتجاوز 2 تريليون ريال

أظهر تقرير صادر عن QNB للخدمات المالية، عن تراجع إجمالي أصول القطاع المصرفي في قطر بنسبة 0.1 في المئة على أساس شهري (+1.2% منذ بداية عام 2025) في أبريل 2025 ليصل إلى 2.072 تريليون ريال قطري.

وتراجعت محفظة القروض بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري (+2.8% منذ بداية عام 2025)، بينما انخفضت الودائع بنسبة 1.6 في المئة على أساس شهري (+1.5% منذ بداية عام 2025) في أبريل 2025.

وارتفع معدل القروض إلى الودائع ليصل إلى 132.8 في المئة، مقارنة بـ131.0 في المئة في مارس 2025. وتراجعت ودائع

القطاع العام بنسبة 2.8 في المئة، بينما انخفضت ودائع القطاع الحكومي بنسبة 9.1 في المئة. في حين ارتفعت ودائع المؤسسات الحكومية بنسبة 0.1 في المئة، بينما ارتفعت ودائع المؤسسات شبه الحكومية بنسبة 2.9 في المئة.

491 مليون دينار قفزة في احتياطي المركزي الكويتي

سجل رصيد صندوق الاحتياطي العام لدى بنك الكويت المركزي، أكبر زيادة مسجلة له خلال الشهر الماضي، بلغت 33.8 في المئة وبقيمة 491 مليون دينار. وارتفع رصيد المركزي الكويتي إلى 1.943 مليار مرة واحدة صعوداً من 1.451 مليار كانت مسجلة له في ديسمبر الماضي.

وجاءت الزيادة بعد أن كان الرصيد مستقراً خلال الأشهر الـ4 الأولى من 2025 على 1.451 مليار، علماً أن الزيادة السابقة كانت بواقع 451 مليوناً.

وأظهرت بيانات "المركزي" في مايو، تراجع حسابات الحكومة 4.4

في المئة، وبقيمة 75 مليوناً إلى 1.615 مليار، مقابل 1.69 مليار سجلتها في ديسمبر، حيث تراجعت 206.2 مليون وبنسبة 12.2 في المئة خلال مايو فقط.

ارتفاع مفاجئ في صادرات الصين لأميركا بنسبة 32.4 في المئة

سجّلت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة قفزة حادة بنسبة 32.4 في المئة في يونيو/حزيران مقارنة بالشهر السابق، وذلك في مؤشر على تعافي العلاقات التجارية بعد محادثات رفيعة المستوى بين أكبر اقتصادين في العالم بعد.

ووفقاً لإدارة العامة للجمارك الصينية، فقد بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى السوق الأميركية 38.2 مليار دولار في يونيو، ارتفاعاً من 28.2 مليار دولار في مايو، و33 مليار دولار في أبريل. وبالتزامن مع هذا الارتفاع اللافت، سجل الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة نحو 26.57 مليار دولار خلال شهر يونيو، بينما بلغ إجمالي الفائض خلال النصف الأول من العام الجاري 141.74 مليار دولار.

الموازنة الأميركية تسجل فائضاً في يونيو

كشفت وزارة الخزانة الأميركية عن تجاوز إيرادات الرسوم الجمركية الأميركية عتبة الـ100 مليار دولار لأول مرة، منذ فرض الرئيس دونالد ترمب، في أبريل (نيسان) الماضي، رسوماً جمركية على كثير من الشركاء التجاريين، وسط توقعات بوصول هذا الرقم إلى 300 مليار دولار في نهاية العام الحالي.

وسجلت الموازنة العامة فائضاً مفاجئاً قدره 27 مليار دولار في يونيو (حزيران)، في تحوّل ملحوظ عن عجز بلغ 71 مليار دولار في الشهر ذاته من عام 2024. وخلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الأميركية، ارتفع العجز بمقدار 64 مليار دولار، ليصل إلى 1400 تريليون دولار، مقارنة بما يزيد قليلاً على 1300 تريليون دولار قبل عام، أي بزيادة قدرها 6 في المئة.

البطالة في كندا تهبط إلى 6.9 في المئة

أظهرت بيانات هيئة الإحصاء الكندية انخفاض معدل البطالة في كندا إلى 6.9 في المئة خلال يونيو (حزيران)، مدفوعاً بزيادة التوظيف في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية.

وبحسب البيانات فقد أضاف الاقتصاد 83100 وظيفة جديدة في يونيو، وهي أول زيادة صافية منذ يناير (كانون الثاني)، مع غالبية النمو في وظائف العمل بدوام جزئي.

ويأتي هذا التقرير قبل قرار بنك كندا المرتقَب بشأن السياسة النقدية، حيث من المتوقَّع أن تدفع أرقام البطالة والوظائف الجديدة الإيجابية البنك نحو تثبيت سعر الفائدة.

542 مليار دولار حجم الإنفاق المقدر لميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي في 2025

بلغ حجم الإنفاق المُقدَّر لميزانيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعام الحالي نحو 542.1 مليار دولار أميركي. في حين بلغت الإيرادات الحكومية المُقدَّرة نحو 487.8 مليار دولار أميركي، بعجز مُقدَّر يصل إلى 54.3 مليار دولار أميركي.

وأظهر البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن الإيرادات الحكومية تتأثر بشكل مباشر بحركة أسعار النفط العالمية؛ إذ تُشكِّل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الموارد المالية. وقدَّرت غالبية دول المجلس زيادةً لإنفاقها في عام 2025 مقارنةً مع تقديرات الإنفاق في عام 2024، وتعدُّ هذه الزيادة من محددات النمو في اقتصادات دول المجلس بشكل عام، التي تُوجَّه لاستكمال مشاريع البنية الأساسية، وتحفيز النمو في بعض القطاعات الاقتصادية؛ لتنفيذ خطط التنمية الاستراتيجية.

البنك الدولي: الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تهبط لأدنى مستوى منذ 2005

حذر البنك الدولي من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2005. وذلك في ظل تزايد الحواجز التجارية والاستثمارية التي تعد تهديداً كبيراً للجهود العالمية لتعبئة التمويل من أجل التنمية. فيما تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

ووفق تقرير البنك الدولي تلقت الاقتصادات النامية 435 مليار دولار فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أدنى مستوى منذ عام 2005. ويتزامن ذلك مع تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة إلى حد كبير. إذ تلقت الاقتصادات ذات الدخل المرتفع 336 مليار دولار فقط عام 2023، وهو أدنى

مستوى منذ عام 1996.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية عام2023 ما نسبته 2.3 في المئة فقط، أي ما يقرب من نصف الرقم خلال عام الذروة عام 2008.

الدين العام في إيطاليا يصل إلى مستوى 3.0635 تريليون يورو

كشف بنك إيطاليا المركزي، عن وصول الدين العام في البلاد إلى مستوى قياسي جديد بلغ 3.0635 تريليون يورو في أبريل الماضي، بزيادة قدرها 30.1 مليار يورو مقارنة بالشهر السابق.

وبيّن البنك المركزي أنّ نسبة الدين العام في أيدي الجهات الأجنبية ارتفعت من 31.9 في المئة إلى 32.4 في المئة. وفي المقابل، انخفضت نسبة الدين العام الذي يحتفظ به البنك بمقدار 0.3 نقطة مئوية لتصل إلى 20.2 في المئة. بينما تراجعت نسبة حيازة

الأسر الإيطالية والشركات غير المالية بمقدار 0.1 نقطة مئوية إلى 14.3 في المئة.

مجلس النواب المصري يقر خطة التنمية الاقتصادية 2025-2026

أقرّ مجلس النواب المصري مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2025-2026.

وتستهدف الخطة تحقيق مُعدّل نمو اقتصادي بحدود 4.5 في المئة، والذي يمثل مُعدّلًا مُرتفعًا نسبيًا قياسًا بالمُعدّل المُتواضع الذي سجّل2.4 في المئة عام 2024-23. وتبلغ نسبة الاستثمارات العامة 1.16 تريليون جنيه بخطة عام 25- 2026، مُقابل استثمارات مُتوقّعة عام 24- 2025 بحدود تريليون جنيه، وذلك ترشيدًا للإنفاق العام، وتخفيضًا لأعباء المديونية الناجمة عن خدمة الدين العام الداخلي والخارجي، وإفساحًا لمجالات أوسع لمُشاركات القطاع الخاص المحلي في الجهود التنموية. ومن المتوقّع تزايُد الاستثمارات الخاصة لتصل إلى نحو 1.94 تريليون جنيه، بنسبة مُساهمة نحو 63 في المئة من الإجمالي مُقابل 37 في المئة للاستثمارات العامة.

الوكالة الدولية للطاقة: الطلب العالمي على النفط سيتراجع في 2030

كشفت الوكالة الدولية للطاقة، عن أنّ الطلب العالمي على النفط سيتراجع بشكل طفيف في العام 2030 ليسجل أول انخفاض له منذ جائحة كوفيد19- في العام 2020.

وسيتباطأ نمو الطلب السنوي من نحو 700 ألف برميل يومياً عامي 2025 و2026 إلى مستويات ضئيلة خلال السنوات القليلة المقبلة، مع توقع انخفاض طفيف في 2030. ووفق الوكالة من المتوقع أن يصل إجمالي الطلب في 2030 إلى 105.5 مليون برميل يوميا بانخفاض عن 105.6 مليون برميل في 2029.

وتراجع الطلب على النفط بشكل كبير عام 2020 عندما فرضت دول العالم تدابير إغلاق خلال جائحة كوفيد19-. وانخفض الطلب

إلى 91.7 مليون برميل يومياً قبل أن ينمو بثبات في السنوات التالية.

سلطنة عمان تحقق أهدافها الاستثمارية في قطاع السياحة

كشفت وزارة التراث والسياحة عن أنّ قطاع السياحة حظي منذ انطلاق الخطة الخمسية العاشرة في عام 2021 وإلى غاية الآن بتدفقات استثمارية بلغت حوالي 2.59 مليار ريال (6.74 مليار دولار).

وتستهدف الخطة استقطاب نحو ثلاثة مليارات ريال (7.8 مليار دولار) مع التركيز على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان إدماجها في سلاسل القيمة السياحية.

وتهدف الحكومة إلى زيادة عدد الزوار سنويا إلى أكثر من 11 مليون سائح بحلول العام 2040، مقارنة بنحو 4 ملايين سائح بنهاية العام الماضي. وبذلك تكون اقتربت الحكومة العمانية من تحقيق أهدافها الاستثمارية الموجهة لصناعة السياحة في المخطط

الخماسي الحالي الذي ينتهي هذا العام، وسط جهود حثيثة من المسؤولين لتنمية هذا القطاع الحيوي المهم في تنويع مصادر الدخل.

كوبنهاغن تتفوق على فيينا وتصبح المدينة الأكثر ملاءمة للعيش في العالم

تفوقت مدينة كوبنهاغن الدنماركية على فيينا لتصبح المدينة الأكثر ملاءمة للعيش في عام 2025 بعد احتفاظ المدينة النمساوية بهذا اللقب لمدة 3 سنوات.

وفازت كوبنهاغن بالمركز الأول بعد حصولها على درجات مثالية في مجالات الاستقرار والتعليم والبنية التحتية حسب مؤشر قابلية العيش التابع لـ EIU. في حين تعادلت فيينا في المركز الثاني مع مدينة زيورخ السويسرية، حيث خسرت المدينة النمساوية مركزها الأول في عام 2025 بعد إحباط هجومين إرهابيين لحفل تايلور سويفت ومحطة للقطار.

الحكومة الألمانية تقر موازنة 2025 باستثمارات قياسيةو2026

وافق مجلس الوزراء الألماني، على مشروع موازنة عام 2025 والإطار المالي لعام 2026، متضمناً خططاً لاستثمارات قياسية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي، بعد عامين متتاليين من الركود.

وتشمل الخطط استثمارات بقيمة 115.7 مليار يورو (134 مليار دولار) عام 2025، و123.6 مليار يورو عام 2026، مقارنة بـ74.5 مليار يورو عام 2024.

ويتضمن مشروع الموازنة خطة مالية متوسطة الأجل حتى عام 2029، تُظهر أن ألمانيا ستزيد الإنفاق الدفاعي إلى 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال برنامج تمويلي يتضمن

اقتراضاً يقارب 400 مليار يورو. وسيرتفع الإنفاق الدفاعي من 95 مليار يورو في 2025 إلى 162 مليار يورو في 2029.

التجارة الإلكترونية في دول الخليج تنمو 10 في المئة بحلول 2029

كشفت بيانات صادرة عن "الأونكتاد"، عن تجاوز مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية 27 تريليون دولار أمريكي عام 2022، بزيادة تقارب 60 في المئة منذ عام 2016.

وتوقعت "الأونكتاد" أن يصل حجم سوق التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 33.3 مليار دولار عام 2025، و46.1 مليار دولار بحلول عام 2029، وهو ما يمثل زيادة سنوية بنسبة 10 في المئة.

وشهدت الأعوام الأخيرة تنامي التجارة الإلكترونية، التي باتت تمثل أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الرقمي، وحظيت منطقة الخليج

بنصيب متسارع في هذا النمو، مدفوعاً بالبنية الأساسية الرقمية المتقدمة، والنمو السكاني الشاب، وتبني استراتيجيات التحول الرقمي على المستويات الوطنية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر 4.77 في المئة

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الربع الثالث من العام المالي 2025-2024 إلى 4.77 في المئة، مقارنة بـ2.2 في المئة في الربع ذاته من العام السابق وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي منذ ثلاث سنوات.

ووفق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، فإنّ هذا الأداء يُسهم في رفع معدل النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري إلى نحو 4.2 في المئة، مقارنةً بنحو 2.4 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق، مما يعكس تعافيًا مستدامًا ومرونة متزايدة للاقتصاد في مواجهة حالة عدم اليقين العالمية.

ويعكس تعافي الاقتصاد المصري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري فعالية الإصلاحات التي تنفذها الحكومة على صعيد السياسات الكلية والهيكلية، ودورها في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود رغم التحديات العالمية والإقليمية.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

THE TURKISH-ARAB ECONOMIC RELATIONSHIP IN AN ERA OF TRANSFORMATION

NAVIGATING THE GLOBAL LANDSCAPE

In today's ever-evolving global economic landscape, nations and regions around the world are constantly seeking new avenues for growth and cooperation. Among these, the enduring relationship between Turkey and the Arab world stands as a testament to the potential and resilience of economic collaboration. The Turkish-Arab economic relationship, rooted in a rich historical tapestry of shared cultural and economic ties, stands poised to play a pivotal role in shaping a prosperous future for both regions.

The economic ties between Turkey and the Arab nations have a rich history ,rooted in trade ,culture, and diplomacy that has stood the test of time .This partnership has thrived because it has been adaptable and forward-looking ,allowing both parties to leverage their unique strengths and resources for mutual benefit.

With a combined GDP of over 3$ trillion and a population exceeding 600 million ,Turkey and the Arab world represent a dynamic economic force with immense potential for growth and collaboration. Bilateral trade between Turkey and Arab countries reached 51.6$ billion in ,2022 underscoring the strong economic ties between the two regions.

Turkey's direct investment in Arab countries stands at over 22$ billion ,reflecting the country's commitment to fostering economic partnerships in the region) .Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation (2023 ,Arab countries have also invested significantly in Turkey ,with investments reaching over 10$billion ,demonstrating their confidence in Turkey's economic potential.

This article delves into the intricacies of this dynamic partnership ,exploring how Turkey and Arab nations can effectively navigate global challenges, seize emerging opportunities ,and forge new frontiers in finance and digital transformation.

1. Navigating Global Challenges and Newly Found Opportunities

The world is undergoing a period of profound transformation, driven by technological disruptions, shifting political landscapes, and the lingering effects of the COVID-19 pandemic. These challenges, while significant, also present opportunities for growth and collaboration. Turkey and Arab nations can leverage their respective strengths and expertise to navigate these complexities and emerge stronger.

Key Facts and Statistics

- The Turkish economy is expected to grow by 3.5% in 2023, while the Arab economies are expected to grow by 3.2%.
- Trade between Turkey and Arab countries reached $51.6 billion in 2022.
- Turkish direct investments in Arab countries stand at over $22 billion.
- Arab countries have invested over $10 billion in Turkey.

Global Challenges and Their Impact on Turkey and Arab Nations: The global economy faces a multitude of challenges, including:

- The COVID-19 pandemic: The pandemic has had a significant impact on economies worldwide, causing supply chain disruptions, economic downturns, and increased uncertainty.
- Geopolitical tensions: Rising geopolitical tensions, such as the conflict in Ukraine and the ongoing tensions in the Middle East, have created economic instability and uncertainty.
- Technological disruptions: Rapid technological advancements, such as artificial intelligence and automation, are transforming industries and labor markets, creating both opportunities and challenges.

These challenges have had a significant impact on Turkey and Arab nations, affecting trade, investment, and economic growth. However, these challenges also present opportunities for collaboration and innovation.

Newly Found Opportunities for Turkey and Arab Nations

Despite the global challenges, there are also opportunities for Turkey and Arab nations to seize, including:

- The rise of the digital economy: The digital economy is expanding rapidly, creating new opportunities for businesses and entrepreneurs in Turkey and Arab nations.
- The growing demand for infrastructure: There is a growing demand for infrastructure development in both Turkey and Arab nations, creating opportunities for collaboration in sectors such as transportation, energy, and construction.
- The increasing importance of regional trade: Regional trade is becoming increasingly important, as countries seek to reduce their reliance on global supply chains. Turkey and Arab nations can leverage their proximity to each other to strengthen regional trade ties.

Call for action

The Turkish-Arab economic relationship has the potential to be a significant source of growth and prosperity for both regions. By working together to navigate global challenges and seize emerging opportunities, Turkey and Arab nations can strengthen their economic ties, enhance their competitiveness, and create a more prosperous future for their people.

In order to fully realize the potential of this partnership, Turkey and Arab nations should focus on:

- Promoting trade and investment: Turkey and Arab nations should work to remove trade barriers and promote investment opportunities to boost bilateral trade and investment flows.
- Enhancing infrastructure cooperation: Turkey and Arab nations can collaborate on infrastructure projects, such as transportation networks, energy pipelines, and logistics hubs, to facilitate trade and investment flows and improve connectivity.
- Fostering innovation and technology collaboration: Turkey and Arab nations should collaborate on research and development in areas such as artificial intelligence, renewable energy, and biotechnology to enhance their competitiveness in the global economy.
- Promoting cultural and educational exchange: Turkey and Arab nations should encourage cultural and educational exchange programs to strengthen people-to-people ties and promote mutual understanding.

Navigating global challenges and seizing new opportunities is an ongoing process. The Turkish-Arab economic relationship should remain agile and proactive in addressing emerging challenges and leveraging the potential of this enduring partnership. In doing so, both regions can further strengthen their economic ties and set an example for successful international cooperation.

2. Innovative Financial Instruments for Investment and Mobilizing Capital

In a rapidly changing economic landscape, the ability to innovate and adapt in the financial sector is crucial. To strengthen the Turkish-Arab economic relationship, the development of innovative financial instruments for investment and capital mobilization is vital. In this section, we will explore key statistics, facts, and recommendations for achieving this objective.

Key Facts and Statistics

- The Islamic finance industry is expected to grow to $3.7 trillion by 2026.
- Venture capital investments in Turkey reached $1.5 billion in 2022.
- Private equity investments in Arab countries reached $10 billion in 2022.
- Crowdfunding platforms in Turkey and Arab nations raised a combined $100 million in 2022.

The Need for Innovative Financial Instruments

Traditional financial instruments, such as bank loans and bonds, may not be sufficient to meet the growing demand for investment capital in Turkey and Arab nations. Innovative financial instruments can provide a wider range of financing options for businesses, particularly small and medium-sized enterprises (SMEs), and can help to mobilize capital from a broader range of investors.

There are a variety of innovative financial instruments that can be used to invest in Turkey and

Arab nations, including:

- Sukuk (Islamic bonds): Sukuk are sharia-compliant securities that can be used to finance a variety of projects, including infrastructure, energy, and real estate.
- Venture capital: Venture capital funds invest in early-stage companies with high growth potential. These funds can play a critical role in supporting innovation and entrepreneurship in Turkey and Arab nations.
- Private equity: Private equity funds invest in mature companies that are not publicly traded. These funds can provide capital for companies to expand their operations or make acquisitions.
- Crowdfunding: Crowdfunding platforms allow individuals to invest in small amounts in projects that they believe in. This can be a great way for SMEs to raise capital without having to go through traditional lenders.

Call for action

The development of innovative financial instruments is essential for unlocking the full potential of the Turkish-Arab economic partnership. These instruments can provide a wider range of financing options for businesses, particularly SMEs, and can help to mobilize capital from a broader range of investors.

In order to promote the development of innovative financial instruments, Turkey and Arab nations should:

- Create a supportive regulatory environment: Governments should develop regulations that encourage the development of innovative financial instruments and protect the interests of investors.
- Increase awareness of innovative financial instruments: Businesses and investors should be educated about the benefits and risks of innovative financial instruments.
- Develop local expertise: Turkey and Arab nations should invest in developing local expertise in financial engineering and risk management to support the growth of the innovative finance industry.

Innovative financial instruments for investment and capital mobilization are the lifeblood of a thriving economy. By leveraging the potential of Islamic finance, supporting the growth of the Fintech sector,

and fostering entrepreneurship, the Turkish-Arab economic relationship can create a dynamic financial ecosystem that propels economic growth and unlocks new opportunities for investment and capital mobilization. This, in turn, will further solidify their economic partnership.

3. Adapting Supply Chains to Today's Geopolitical and Economic Realities

In an era marked by geopolitical shifts and economic uncertainties, the adaptability of supply chains becomes paramount for sustained economic growth. For the Turkish-Arab economic relationship, navigating these realities requires a strategic approach to ensure the resilience and efficiency of supply chains. This section explores key statistics, facts, and recommendations to address the challenges and opportunities in adapting supply chains to today's geopolitical and economic realities.

The Challenge of Global Supply Chain Disruptions

Global supply chains have become increasingly complex and interconnected in recent decades. This has led to increased efficiency and cost savings, but it has also made supply chains more vulnerable to disruptions. The COVID-19 pandemic caused widespread supply chain disruptions, as countries closed their borders and imposed lockdowns. The conflict in Ukraine has also caused significant disruptions to supply chains, particularly in the energy and food sectors.

Key Facts and Statistics

- Turkey's trade with Arab countries reached $51.6 billion in 2022.
- Turkey's direct investment in Arab countries stands at over $22 billion.
- Arab countries have invested over $10 billion in Turkey.
- The Turkish construction sector has played a significant role in infrastructure development across the Arab world. Turkish companies have been involved in major projects, including airports, roads, and power plants, contributing to the region's economic growth and infrastructure modernization.
- The combined GDP of Turkey and the Arab world is over $3 trillion.

The Need for Diversification and Regional Integration

To build resilience and adaptability, Turkey and Arab nations should collaborate on diversifying their supply chains and enhancing regional integration. This could involve:

- Reshoring and near-shoring: Businesses could bring production closer to their home markets to reduce their reliance on long-distance supply chains. This could involve expanding manufacturing capabilities in Turkey and Arab nations, as well as encouraging more localization of production for certain goods.
- Investing in regional infrastructure: Turkey and Arab nations could invest in infrastructure projects, such as transportation networks and logistics hubs, to facilitate trade and investment flows within the region. This could include developing regional trade corridors, expanding ports and airports, and constructing modern logistics facilities.
- Promoting regional trade agreements: Turkey and Arab nations could negotiate regional trade agreements to reduce trade barriers and facilitate the movement of goods, services, and capital within the region. This could involve creating free trade areas or establishing preferential trade agreements.

Call for Action

Turkey and Arab nations should urgently take the following steps to adapt their supply chains to today's geopolitical and economic realities:

- Establish a joint task force: Turkey and Arab nations should establish a joint task force to develop a comprehensive strategy for supply chain diversification and regional integration. The task force should be composed of representatives from government agencies, businesses, and industry associations.
- Identify priority industries: The task force should identify key industries that are particularly vulnerable to supply chain disruptions and focus on diversifying and strengthening their supply chains. This could involve identifying alternative sourcing countries, developing local production capabilities, and investing in logistics infrastructure.
- Support innovation and technology: Turkey and Arab nations should support innovation and technology adoption in the supply chain sector. This

could involve investing in research and development, promoting the adoption of automation and digitalization, and developing talent in supply chain management.

- Promote cross-border collaboration: Turkey and Arab nations should encourage cross-border collaboration among businesses, governments, and industry associations. This could involve facilitating joint ventures, establishing joint research and development projects, and sharing best practices.

In addition to the specific actions outlined above, Turkey and Arab nations should also consider the following:

- Developing a common data infrastructure to enable real-time tracking of goods and shipments.
- Implementing risk management strategies to mitigate the impact of future disruptions.
- Strengthening cooperation with international organizations on supply chain issues.

Adapting supply chains to today's geopolitical and economic realities is a shared responsibility that requires coordinated efforts. By implementing these recommendations and staying agile in the face of challenges, the Turkish-Arab economic relationship can fortify its supply chains, ensuring they remain resilient and responsive to the demands of the ever-changing global landscape.

4. The Evolving Digital Landscape: Where We Are and Where We're Headed

In the 21st century, the digital revolution has reshaped industries, economies, and societies at an unprecedented pace. For the Turkish-Arab economic relationship, embracing the evolving digital landscape is not just a necessity but a pathway to innovation and sustained growth. This section explores key statistics, facts, and recommendations to navigate the current digital terrain and anticipate the future direction of digital collaboration.

Key Facts and Statistics

- Internet penetration in Turkey is 73.5%, while internet penetration in Arab nations is 55.5%.
- The number of mobile phone users in Turkey is 74.2 million, while the number of mobile phone users in Arab nations is 417.3 million.
- The value of the global digital economy is expected to reach $25 trillion by 2025.

The Need for Digital Transformation

Digital transformation is not just about adopting new technologies; it's about rethinking business processes, embracing data-driven decision-making, and creating a culture of innovation. Turkey and Arab nations can leverage digital transformation to achieve several goals, including:

- Improving productivity and efficiency: Digital technologies can automate tasks, streamline workflows, and provide real-time insights, leading to increased productivity and efficiency.
- Expanding market reach: Digital platforms can provide access to new markets, both domestically and internationally.
- Enhancing customer experience: Digital channels can provide personalized customer experiences, improve customer service, and foster customer loyalty.
- Empowering innovation: Digital technologies can accelerate innovation and enable the development of new products, services, and business models.

Call for Action

Turkey and Arab nations should take the following steps to embrace digital transformation:

- Invest in digital infrastructure: Invest in high-speed internet connectivity, data centers, and cloud computing infrastructure to support the digital economy.
- Foster digital literacy and skills development: Provide education and training programs to equip individuals with the digital skills they need to succeed in the digital economy.
- Promote digital entrepreneurship: Support the creation of digital startups and provide them with access to funding, mentorship, and incubation opportunities.
- Regulate the digital space responsibly: Establish clear regulations and frameworks to ensure the responsible use of digital technologies, protect consumer data, and promote competition.
- Embrace data-driven decision-making: Collect, analyze, and utilize data to gain insights into customer

behavior, market trends, and operational efficiency.

In addition to the specific actions outlined above, Turkey and Arab nations should also consider the following:

- Develop national digital strategies: Formulate comprehensive national digital strategies that align with the overall economic and social development goals of the country.
- Promote cross-border digital cooperation: Collaborate with other countries in the region and internationally to share best practices, address shared challenges, and expand market opportunities.
- Embrace ethical and responsible digital practices: Ensure that the development and use of digital technologies are conducted in an ethical and responsible manner, considering the potential impact on society, the environment, and human rights.

By embracing digital transformation, Turkey and Arab nations can unlock a wealth of opportunities for economic growth, job creation, and social progress. Digital technologies can help these nations to become more competitive, efficient, and innovative, positioning them for success in the 21st century.

Conclusion

Amidst a world grappling with myriad challenges and emerging opportunities, the Turkish-Arab economic partnership stands as a testament to enduring ties and shared aspirations. As both regions navigate the complexities of global affairs and embrace the transformative power of technology, there exists a palpable potential for mutual benefit and prosperity.

To fully unlock this potential, Turkey and Arab nations must embark on a collaborative journey, fostering trade and investment, enhancing infrastructure connectivity, and nurturing innovation and technology development. By establishing a robust network of cross-border partnerships, they can collectively navigate supply chain disruptions, adapt to the digital revolution, and cultivate a culture of innovation that drives economic growth and social progress.

At the heart of this partnership lies the recognition that shared challenges demand concerted action. By dismantling trade barriers, promoting investment opportunities, and investing in transformative infrastructure projects, Turkey and Arab nations can foster a dynamic economic ecosystem that fuels job creation, enhances productivity, and elevates living standards.

The digital landscape, a realm of boundless potential, offers a unique opportunity for collaboration. By investing in digital infrastructure, fostering digital literacy, and nurturing digital entrepreneurship, Turkey and Arab nations can harness the power of technology to revolutionize industries, empower individuals, and reshape the very fabric of society.

As they embark on this digital transformation, Turkey and Arab nations must prioritize ethical considerations, ensuring that technology is harnessed responsibly and sustainably. By establishing clear regulatory frameworks and fostering dialogue on the responsible use of digital technologies, they can safeguard consumer privacy, promote fair competition, and protect the integrity of their digital ecosystems.

The Turkish-Arab economic relationship is not merely a bilateral partnership; it is a cornerstone of regional stability and global prosperity. By working together, Turkey and Arab nations can set a precedent for collaboration and innovation, demonstrating that even in a world facing unprecedented challenges, there exists a path towards shared success.

In conclusion, the Turkish-Arab economic partnership holds immense promise for both regions. By embracing innovation, fostering collaboration, and navigating global challenges hand-in-hand, Turkey and Arab nations can pave the way for a brighter future, one where economic prosperity, social progress, and regional stability are the hallmarks of their shared journey.

UNTAPPED POTENTIAL:
EMPOWERING ARAB SMES TO DRIVE ECONOMIC GROWTH

Empowering startups and SMEs is not just about creating jobs or driving economic growth; it is about empowering people. It is about unleashing the potential of millions who yearn to build, to innovate, and to make a difference. By investing in our entrepreneurs, we invest in the future of the Arab world. We invest in a future of prosperity, of progress, and of shared success.

The Arab world possesses undeniable entrepreneurial spirit. Statistics reveal a youthful population, with over **60% under the age of 30.** We boast a burgeoning tech sector, with venture capital investments **exceeding $1 billion in 2022**. Yet, despite this dynamism, our region grapples with high unemployment, particularly among youth, and struggles to translate entrepreneurial potential into tangible economic growth.

Why is empowering startups and SMEs so crucial? The answer lies in their inherent strengths. Startups and SMEs are engines of innovation, driving job creation, and fostering inclusive economic development. They are agile, adaptable, and closer to the pulse of our communities, responding swiftly to emerging needs and opportunities.

The Arab Startup Landscape:

- **A Booming Ecosystem**: The Arab world boasts a thriving startup ecosystem, with **over**

6,000 startups emerging in 2022 alone. This represents **a 47% increase from 2021**, highlighting the exponential growth and dynamism of this sector.

- **Youth as the Driving Force: 70% of Arab startup founders are under the age of 35**, showcasing the youthful energy and entrepreneurial spirit that fuels our region's innovation engine.
- **Untapped Potential**: Despite this impressive growth, the Arab startup ecosystem still operates below its full potential. We face challenges such as limited access to finance, fragmented regulatory frameworks, and a lack of skilled talent.

The Potential:

- **Young and dynamic population**: **60% of the Arab population is under 30**, representing a vast pool of potential entrepreneurs.
- **High internet penetration**: **66% of the Arab population has internet access**, providing a fertile ground for online businesses and digital innovation.
- **Mobile phone usage**: **70% of Arabs own smartphones**, creating a massive mobile-first market ripe for disruption.
- **Rapidly growing GDP**: **The Arab world's combined GDP is projected to reach USD 3.4 trillion by 2025**, offering significant market opportunities for startups.

The Challenges:

- **Funding gap**: Only 1% of startup funding in the Arab world comes from venture capital, compared to 13% globally.
- **Bureaucracy and regulatory hurdles**: Complex regulations and lengthy administrative procedures can stifle entrepreneurial activity.
- **Limited access to infrastructure**: Uneven access to reliable electricity, internet, and transportation infrastructure hinders growth.
- **Lack of mentorship and support**: Many early-stage startups lack access to experienced mentors and business support services.

The Opportunities:

- **Untapped potential in key sectors**: Growing demand in areas like e-commerce, renewable energy, healthcare, and education offers vast opportunities for innovative startups.
- **Rise of angel investors and crowdfunding**: Increased investment from angel investors and crowdfunding platforms is providing alternative funding sources for startups.
- **Government initiatives**: Several Arab governments are launching initiatives to support startups and SMEs, such as incubators, accelerators, and seed funds.
- **Growing regional collaboration**: Cross-border initiatives and knowledge sharing within

the Arab world can boost innovation and support ecosystem development.

Success Stories:

To showcase the diversity of success across the Arab world, let's explore inspiring startup stories from different countries:

Egypt:

- ***Swvl:*** This Cairo-based startup revolutionized public transportation with its on-demand bus network, offering affordable and efficient commutes and attracting investment from SoftBank Vision Fund.
- ***Vezeeta:*** This Egyptian healthcare platform tackles accessibility issues by connecting patients with doctors online, simplifying consultations and securing investment from Sequoia Capital.
- ***MNT-Halan:*** This fintech startup, also from Egypt, provides financial services like mobile wallets and microloans to underserved communities, promoting financial inclusion and earning recognition from MIT Solve.

Jordan:

- ***Tamatem:*** This Jordanian gaming platform connects Arab mobile gamers in a regional network, fostering a thriving esports community and attracting investment from MENA Venture Partners.
- ***Nabbesh:*** This Jordanian delivery app, focusing on local businesses, supports SMEs and empowers female entrepreneurs in the country.
- ***Shotz.me:*** This creative content platform from Jordan provides opportunities for freelance video creators and connects them with brands, promoting innovation in the media industry.

Morocco:

- ***Chari.ma:*** This Moroccan e-commerce platform focuses on rural areas, connecting farmers directly to consumers and disrupting traditional agricultural supply chains.
- ***Inwi***: This Moroccan telecom operator challenges industry giants with innovative services and social impact initiatives, promoting digital inclusion and youth empowerment.
- ***Yassir:*** This Moroccan ride-hailing app is expanding across North Africa, offering alternative transportation options and generating significant user growth.

Lebanon:

- ***Wamda:*** This Beirut-based venture studio and venture capital firm invests in early-stage startups across the region, nurturing the entrepreneurial ecosystem and supporting promising young ventures.
- ***Cedar Skies:*** This Lebanese drone startup provides aerial data solutions for agriculture, environmental monitoring, and infrastructure inspection, utilizing technology for sustainable development.
- ***Anghami:*** This popular music streaming platform, founded in Lebanon, is a regional leader in digital music distribution, with millions of users across the Arab world.

UAE:

- ***Bayzat:*** Revolutionizing health insurance with accessible and flexible plans.
- ***Kitopi:*** Leading cloud kitchen company offering efficient delivery-only restaurants.
- ***Dubizzle:*** Dubai›s leading online classifieds platform, facilitating diverse transactions and attracting investment from OLX Group.

KSA:

- ***Noon.com***: Rapidly growing e-commerce platform competing with regional giants.
- ***Labiba***: Saudi startup offering personalized learning experiences through AI-powered adaptive learning platforms.
- ***Yacob***: Social commerce platform connecting local businesses with online shoppers, supporting SMEs and promoting digital transformation.

Tunisia:

- ***InstaCar:*** Tunisian car rental platform offering on-demand, door-to-door delivery of vehicles, streamlining the rental process.
- ***GoMyCode:*** Startup offering coding

bootcamps and training programs, promoting digital skills development and employability.

- ***AgriTech Tunisia:*** Platform connecting farmers with technology solutions and resources, improving agricultural efficiency and market access.

Kuwait:

- ***Talabat:*** Kuwaiti food delivery app that dominated the region before acquisition by Delivery Hero.
- ***Boozapp:*** Leading online grocery delivery platform in Kuwait, offering convenience and efficiency for consumers.
- ***Shafafiya:*** Kuwaiti startup utilizing AI to analyze legal documents and improve contract management, streamlining legal processes.

Iraq:

- ***Tamkeen:*** Iraqi platform connecting startups with funding, mentorship, and resources, fostering the entrepreneurial ecosystem.
- ***Sarmadi:*** Leading e-commerce platform in Iraq, connecting merchants with consumers and promoting online commerce.
- ***Rafed:*** Iraqi fintech startup providing mobile payment solutions and financial services, promoting financial inclusion.

Algeria:

- ***Yassir:*** Algerian ride-hailing app expanding across North Africa, offering alternative transportation options.
- ***Agridata:*** Algerian startup utilizing satellite imagery and analytics to optimize agricultural practices and improve farming efficiency.
- ***VolerTech:*** Algerian drone company providing data collection and inspection services for various sectors, including agriculture and infrastructure.

The Way Forward: Empowering Startups and SMEs

- **Investing in the Future**: We must prioritize investments in startup-friendly infrastructure, including incubators, accelerators, and co-working spaces. This will provide the necessary support and resources for startups to flourish.
- **Fostering a Culture of Innovation**: Encouraging a culture of innovation across all sectors is crucial. This can be achieved through educational initiatives, mentorship programs, and promoting collaboration between startups and established businesses.
- **Streamlining Regulations:** Simplifying and harmonizing regulations across the Arab world will make it easier for startups to operate and scale their businesses across borders.
- **Bridging the Funding Gap:** Addressing the funding gap remains a critical challenge. We need to attract more venture capital and angel investors to the region, while also exploring alternative financing options such as crowdfunding and microfinance.

Conclusion:

The Arab world stands at a crossroads. With a young, dynamic population, a rapidly growing economy, and a burgeoning digital landscape, the potential for entrepreneurial success is undeniable. Yet, unlocking this potential requires a collective effort to address the challenges that stand in the way. We must bridge the funding gap, streamline regulations, foster a supportive ecosystem, and empower our entrepreneurs with the tools and resources they need to thrive.

By investing in our startups and SMEs, we invest in the future of the Arab world. We invest in jobs, innovation, and a more prosperous and inclusive future for all. Let us not be daunted by the challenges; let us be inspired by the immense potential that lies dormant within our communities. Let us come together, as a union of chambers, as a region united, and pave the way for a new era of Arab entrepreneurship.

The time is now to unleash the Arab entrepreneurial spirit. Let us dream big, take risks, and build the future we all deserve.

CHINA-ARAB SUPPLY CHAIN COOPERATION AMONG GLOBAL BUSINESS ASSOCIATIONS

COHESION OF BUSINESS ASSOCIATIONS TO PROMOTE SUPPLY CHAIN DEVELOPMENT

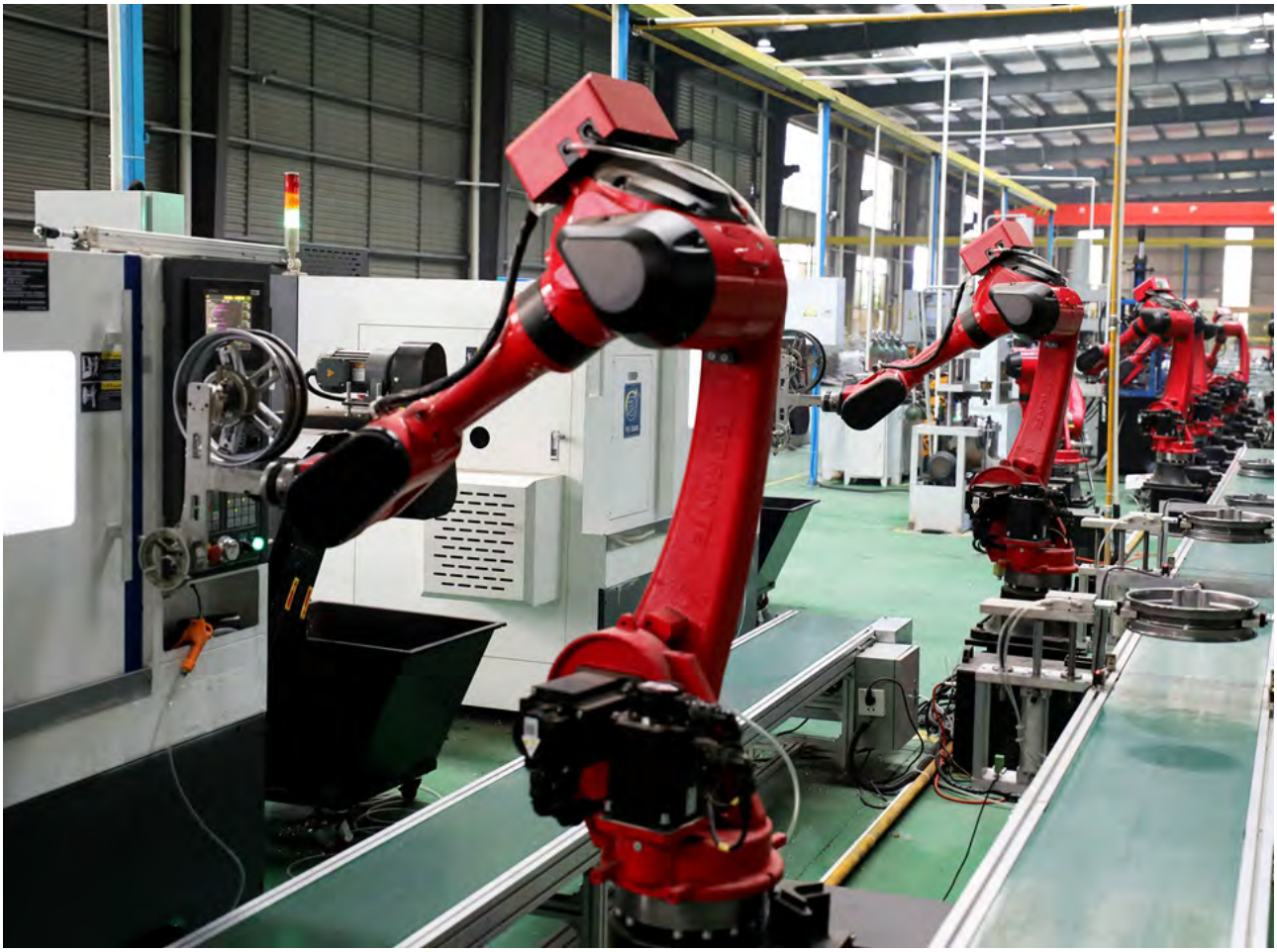

The global supply chain landscape is undergoing rapid and profound transformations, driven by technological advancements, evolving consumer demands, and shifting geopolitical dynamics.

However, these changes have also exposed the complexities and vulnerabilities of global supply chains, particularly in recent years. Disruptions, delays, and ethical concerns have underscored the urgent need for enhanced resilience, adaptability, and sustainability within these interconnected systems.

Amidst these evolving challenges, strengthening cohesion among business associations across the globe has become a critical imperative for fostering collaboration, promoting innovation, and advocating for policies that support supply chain resilience and sustainability.

Business Associations: Catalysts for Supply Chain Cooperation

Business associations, representing the collective interests of businesses within a particular industry or region, can serve as

powerful catalysts for supply chain resilience. By bringing together diverse perspectives and expertise, these associations can facilitate knowledge sharing, promote best practices, and advocate for policies that support supply chain resilience.

In the context of supply chain cooperation, business associations can facilitate knowledge sharing, promote best practices, and encourage partnerships between businesses across different countries.

Key Facts and Statistics Highlighting China-Arab Trade and Supply Chain Dynamics

- ***Bilateral trade between China and Arab countries*** has grown exponentially, reaching over $240 billion in 2022.

- ***The Arab world is a significant supplier of oil and gas to China***, accounting for over 50% of China's oil imports.

- ***China has invested heavily in infrastructure projects in the Arab world***, including railways, ports, and power plants.

- ***China and Arab countries have established various joint economic mechanisms, such as the China-Arab States Cooperation Forum (CASCF)***, to promote trade and investment cooperation.

- ***Arab countries are significant importers of Chinese goods***, with machinery, electronics, and textiles ranking among the top imports.

China-Arab Supply Chain Cooperation: A Case Study in Strategic Partnership

With China's position as a global manufacturing powerhouse and the Arab region's rich natural resources and growing markets, the potential for mutually beneficial supply chain cooperation is immense. Several examples demonstrate the effectiveness of business associations in promoting supply chain cooperation. For instance,

- **The China-Arab Business Council (CABC)** has played a significant role in facilitating trade and investment between China and Arab countries. Similarly, the Arab-Chinese Chamber of Commerce and Industry has been instrumental in promoting business partnerships and knowledge exchange between the two regions.

- **The Arab-China Economic Forum (ACEF),** a prominent platform for inter-regional dialogue, serves as a testament to the commitment of business associations to fostering China-Arab supply chain cooperation. Through this forum, businesses from both regions engage in constructive discussions, identify areas of mutual interest, and explore opportunities for collaboration in various sectors, including infrastructure, energy, and technology.

- **The Belt and Road Initiative** has facilitated infrastructure development and trade connectivity between China and the Arab world, creating new opportunities for businesses in both regions.

- **Joint ventures between Chinese and Arab companies** have been established in various sectors, such as manufacturing, logistics, and renewable energy.

Key Areas for China-Arab Business Association Cooperation in Supply Chain Resilience

China and the Arab world, with their dynamic economies and strategic trade partnerships, hold immense potential for collaboration in enhancing supply chain resilience. Several key areas present promising opportunities for cooperation:

✓ **Digitalization and Technology Adoption**: Fostering the adoption of digital technologies, such as block chain and artificial intelligence, can enhance supply chain visibility, traceability, and efficiency, thereby improving

resilience against disruptions.

✓ **Risk Management and Mitigation**: Collaboration on risk identification, assessment, and mitigation strategies can help businesses better prepare for and respond to supply chain disruptions.

✓ **Sustainable Supply Chain Practices**: Business associations play a crucial role in promoting sustainable and resilient supply chains, addressing environmental concerns, labor standards, and ethical sourcing practices.

✓ **Intra-Regional Trade Facilitation**: Streamlining trade procedures, reducing barriers, and promoting regional integration can strengthen supply chains within China and the Arab world.

✓ **Empowering SMEs and Fostering Inclusive Supply Chain Development:** Small and medium-sized enterprises (SMEs) form a significant portion of the business landscape in both China and the Arab world. By providing SMEs with access to training, resources, and networking opportunities, business associations can help them enhance their capabilities, improve their competitiveness, and integrate seamlessly into global supply chains.

✓ **Advocacy for supportive policies:** Business associations can advocate for policies that support the development of resilient supply chains between China and the Arab world. This includes policies that promote trade facilitation, reduce trade barriers, and support investment in infrastructure and logistics.

✓ **Collaboration on research and development:** Business associations can collaborate on research and development initiatives aimed at developing innovative solutions to enhance supply chain resilience. This includes research on supply chain risk management, supply chain diversification, and supply chain agility.

✓ **Joint ventures and partnerships:** Business associations can support the formation of joint ventures and partnerships between Chinese and Arab businesses in the supply chain sector. This can help to strengthen supply chain linkages between the two regions and enhance supply chain resilience.

CONCLUSION

The future of global supply chains relies on business associations forging partnerships, promoting innovation, and advocating sustainable practices. In China-Arab supply chain cooperation, these associations can shape resilient, sustainable, and mutually beneficial economic growth.

Strengthening cohesion among business associations is key to promoting supply chain cooperation between China and the Arab world, fostering efficiency, sustainability, and inclusivity in this partnership. Together, they contribute to a future where supply chains drive economic growth while prioritizing community well-being and environmental stewardship.

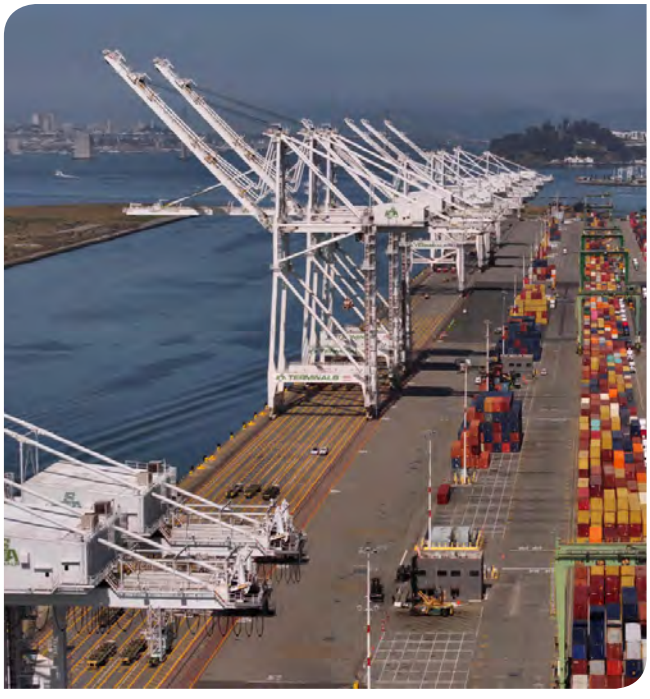

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262